الرِّسَالَةُ الْمُخْتَصَرَةُ

فِي كَشْفِ عِلَلِ طَرِيقِ الْمَرْزُوقِيِّ

فِى الْأَسَانِيدِ الْقُرْآنِيَّةِ

السَّيِّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِالرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.. أما بعد:

فمنذ مدة خرج الجزء الأول من كتاب (رد الحجج الباطلة والمضللة) في عور طريق الحدادي في الأسانيد القرآنية، وكان من المفترض أن يخرج الجزء الثاني، وهو في علل طريق المرزوقي أيضًا في الأسانيد القرآنية. وكنت قد انتهيت من هذا الجزء، ولم يبقَ فيه إلا المراجعات النهائية والأمور التي تسبق الطباعة.

ولمّا خرجت المؤلفات التي تدافع عن طريق الحدادي المزعوم، انشغلت بالرد عليها عن مسألة المرزوقي. كما أنني انشغلت بإعداد دراسة خاصة في أسانيد شيخ الإسلام زكريا الأنصاري للكشف عن أسانيده الصحيحة، وهذه أولى من تلك المهاترات.

ولما تأخر أمر المرزوقي إلى هذا الحد طلب مني بعض الشيوخ إخراج رسالة موجزة ومختصرة لخلاصة ما جاء في أمره، فاستجبت لهذا المطلب.

وقد جعلت هذه الرسالة في خمسة فصول:

- **الفصل الأول**: وقفة مع مُزيِّف الوثيقة العلمية.
- **الفصل الثاني**: حول وصف المرزوقيِّ بأنه شيخ القراء بمكة المكرمة.
- **الفصل الثالث**: حول إذن المرزوقي للقاؤقجي.
- **الفصل الرابع**: وقفةٌ حول مفهوم التلقِّي.
- **الفصل الخامس**: حول طرق الأسانيد الشامية الحقيقية.

وقد جعلت لكل فصلٍ خلاصةً في نهايته. أسأل الله تعالى التوفيق والعون والتيسير والسداد.

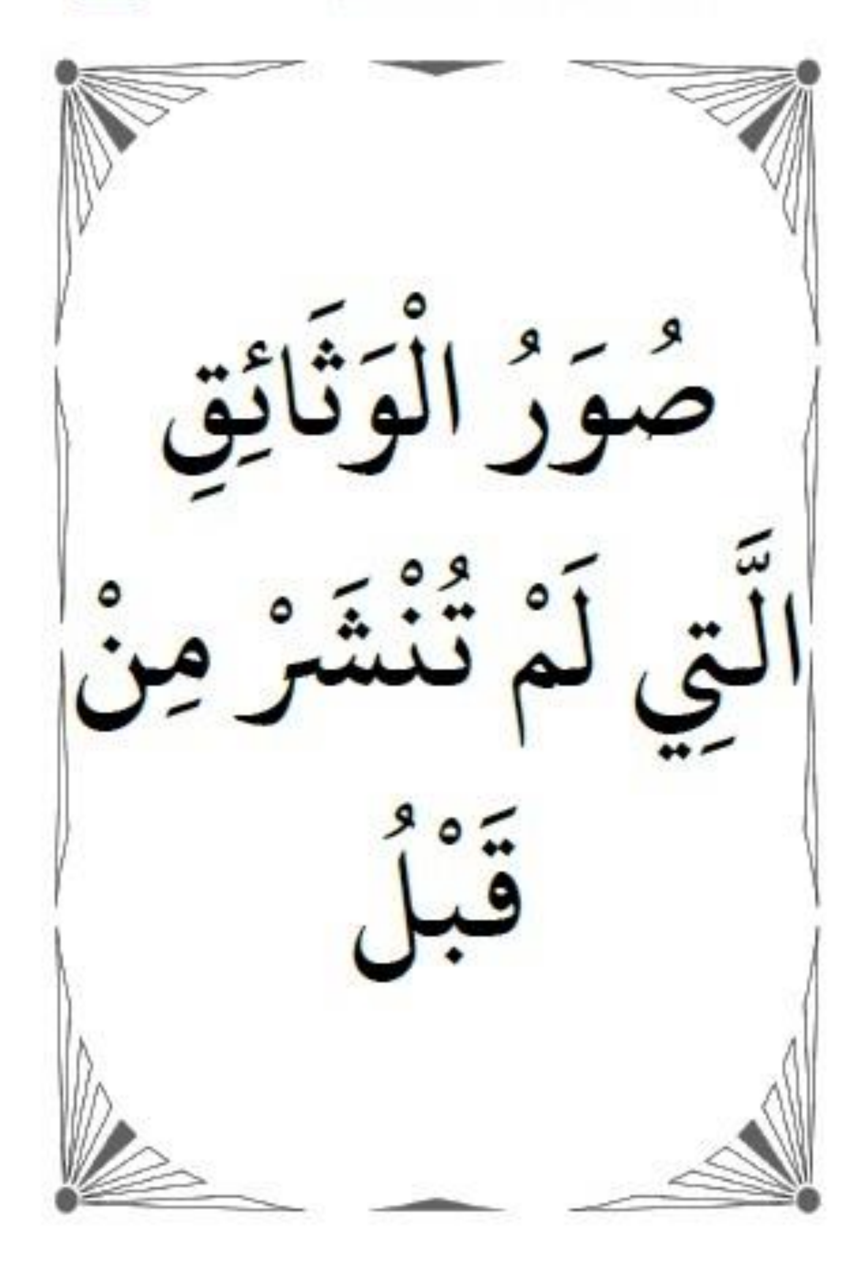
الفصل الأول

وَقْفَةٌ مَعَ مُزَيِّفِ الْوَثِيقَةِ الْعِلْمِيَّةِ

لا يزال المدافعون عن طريق المرزوقي يبحثون عن الأدلة التي تُثبت سلامة هذا الطريق، وهذا أمر مهم وضروري، فلا سبيل لتنقية علل هذا الطريق وغيره من الطرق التي مثله إلا بذلك.

ولكن يجب على الباحث في هذا الأمر أن يتجرد عن الأهواء والتعصب، ويتحلى بالصدق والأمانة، ويكشف عن الذي وقف عليه من الأدلة، ولا يُخفي منها شيئًا، حتى وإن كانت على غير مراده. وهذا ما وقع فيه صاحب كتاب (حقيقة الخلاف في إسناد الحدادي والمرزوقي).

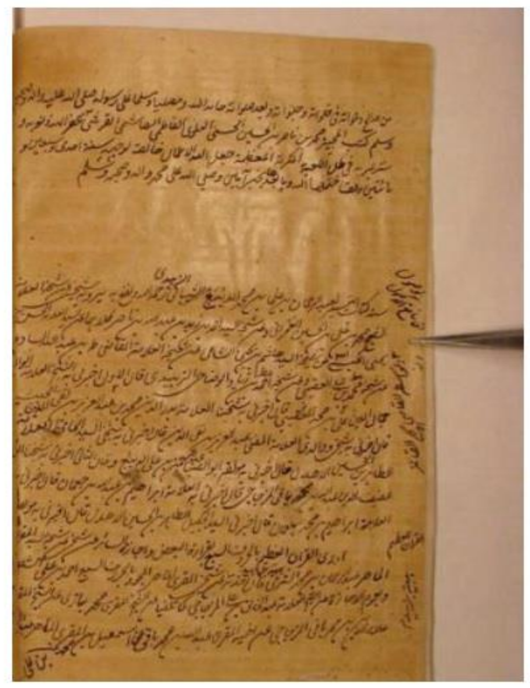
فقد استند في كتابه هذا إلى مخطوطتين ليوثّق بهما طريق المرزوقي، ويُثبت بهما حقيقة الخلاف التي توصل إليها، وكانت زلته في المخطوطة الثانية منهما. وسأنقل صور المخطوطتين معًا كما هما في كتابه، حتى نرى المخطوطة الأولى أيضًا ومدى الفائدة منها.


صُوَرُ الْوَثَائِقِ
الَّتِي لَمْ تُنْشَرْ مِنْ
قَبْلُ

الورقةُ التَّاسعةُ والعاشرةُ من إجازةِ الزُّبَيْرِيِّ للهُدَيْبِيِّ وفيها ثَنَاءُ الزُّبَيْرِيِّ على شيخِهِ المَرْزُوقِيِّ

هذه صورة الوثيقة الأولى من الوثيقتين اللتين استند إليهما المؤلف في توثيقه لطريق المرزوقي، ولا دليل فيها على ما نقله الزبيري عن المرزوقي من القراءات، ولا ما نقله المرزوقي عن شيوخه، ولا معرفة لشيوخه. والتعليق الذي باللون الأحمر هو من كلام المؤلف ضمن الصورة كما هي في كتابه

حَقِيقَةُ الْخِلَافِ فِي إِسْنَادِ الْحَدَّادِيِّ وَالْمَرْزُوقِيِّ ٤٩





ثَنَاءُ نِظَامِ الدِّينِ الدِّهْلَوِيِّ على المَرْزُوقِيِّ، وإِثْبَاتُ قراءةِ شيخِهِ الحَازِمِيِّ القراءاتِ السَّبْعَ على المَرْزُوقِيِّ

هذه صورة الوثيقة الثانية التي استند إليها المؤلف كما وردت في كتابه بالتعليق الملوّن بالأحمر، ويُلاحَظ أنه لم يُظهر من الصحفة التي بجهة اليسار إلا سبعة أسطر ونصف من أولها وتعمّد طمس بقيّتها

فهذا ما جاء تحت ذلك العنوان العريض (صور الوثائق التي لم تُنتشر من قبل).

الوثيقة الأولى:

عرض المؤلف هذه الوثيقة ليُثبت من خلالها ثناء الزبيري على المرزوقي، على ما ذكره فيما سبق أسفل المخطوطة.

ويقصد بذلك قول الزبيري: "وإمام الإقراء" في السطر الثاني (صـ ٩)، وقوله: "وفخر أولي الإقراء من كل فرقة" (السطر ١٨) من الصفحة نفسها، فهذا مراده من هذه الوثيقة.

وأقول:

ما الذي حققته هذه الوثيقة في مسألة المرزوقي من جهة التحمل والأداء وطريق الإسناد؟

فأين نجد في هذه الوثيقة ما نقله الزبيري عن المرزوقي من القراءات، وما نقله المرزوقي عن شيخه، ومَنْ هو شيخ المرزوقي في هذه الوثيقة، وما هو طريق إسناده؟

هذه إجازة صادرة عن الزبيري لأحد تلاميذه، ويجب في الإجازة الكشف عن كل ما سبقت الإشارة إليه.

وإذا كانت مسألة المرزوقي متوقفة على المدح والثناء، فمهما مدحه المادحون وأثنى عليه المثنون فلن يبلغوا ما قاله تلميذه الحلواني: "شيخ الوقت والزمان، وفريد العصر والأوان، العالم الرباني، والهيكل الصمداني، شيخ الإقراء بمكة المشرفة[١]".

فهل فوق هذا المدح من مدح وثناء؟

---

١ – انظر إجازته لأحمد دهمان في كتاب: (القراءات وكبار القراء بدمشق: ٢٣٨).

فقد زاده الحلواني فوق مشيخته للإقراء بمكة المشرفة وجعله "هيكلًا صمدانيًّا"، على ما في هذا الوصف من جسامة عند أهل معرفته.

فيا أيها الفضلاء: إننا نبحث عن الأدلة التي نوثِّق بها تحمُّلَ المرزوقي للقراءات عن العبيدي على شرط الصحة عند أهل الإقراء، وما يُثبت وجوده في ساحة الإقراء المكية حقيقةً وفعلًا، وليس عن مدحه وثنائه، فقد أُشبع في ذلك لأجل أمورٍ أخرى، والله المستعان.

الوثيقة الثانية:

هذه الوثيقة هي التي لأجلها جعلتُ هذا الفصل.

فقد عرض مؤلف كتاب (حقيقة الخلاف) هذه الوثيقة ليستدل بها على أمرين:

الأول: ثناء نظام الدين الدهلوي على المرزوقي، ووصفه بالمقرئ الماهر.

الثاني: إثبات قراءة محمد بن ناصر الحازمي للسبع على المرزوقي.

وهذا واضح مما هو مدون أسفل صورة الوثيقة باللون الأحمر فيما تقدم، وقد أشار إلى هذا في (صـ ٣١) من الكتاب، حيث قال: "إن نظام الدين بن محبوب الدهلوي الهندي ثم المكي قال في ثبته، في سياق ذكر قراءة شيخه الإمام العلامة: محمد بن ناصر الحازمي (ت: ١٢٨٣هـ) القرآن بالقراءات السبع: وأرويه أيضًا عنه كما تلقاه وتلقّنه بمكة المشرفة على المقرئ الماهر: أبي الفوز أحمد المرزوقي مفتي المالكية عند باب الدريبة".

فهذا ما قاله المؤلف، وكلمة "الدريبة" هي آخر ما هو موجود في صورة الوثيقة التي عرضها. وسنلاحظ في هذه الوثيقة ما يلي:

١- عرض المؤلف الصفحة التي في جهة اليمين كاملة، وتعمّد إخفاء بقية الصفحة المقابلة التي في جهة اليسار من بعد كلمة "الدريبة".

٢- ومن باب تعمُّد الإخفاء لم يستكمل السطر الذي فيه كلمة "الدريية"، وهو على خلاف منهجه في عرض صورة الوثيقة السابقة التي عرض فيها الصفحتين كاملتين.

٣- ثم وضع تعليقه المكتوب باللون الأحمر مكان بقية الصفحة المحذوفة ليستر به الجزء المحذوف من الصفحة.

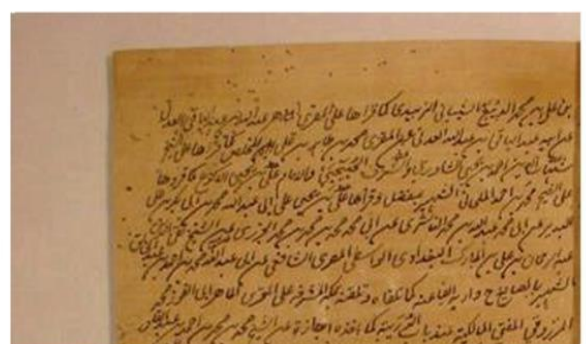
والسؤال: ما الذي دفع المؤلف لهذا الفعل؟ ولماذا لم يعرض الصفحة التي في اليسار كاملة كما فعل في صورة الوثيقة الأولى؟!

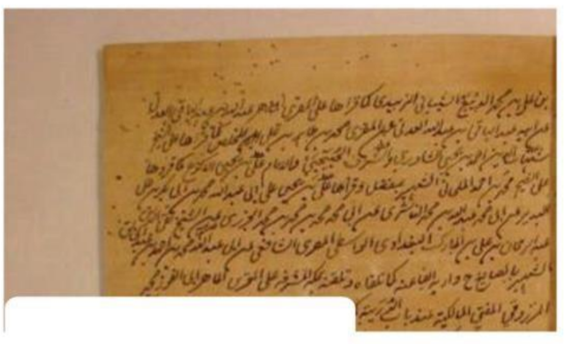
أقول:

إنّ ما دفع المؤلف إلى ارتكاب ذلك الفعل هو الرغبة في إخفاء الطريق الذي يعرفه أهل مكة للمرزوقي في الأسانيد القرآنية، وهو طريق شيخه: محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالقادر المعروف بالأمير الكبير (١١٥٤ – ١٢٣٢هـ).

لقد اقتضت مشيئة الله تعالى كشف هذا الأمر، مع أن هذه الوثيقة ليست بين أيدينا، والمؤلف لم يكشف عن مصدرها حتى نطّلع عليها، فهم كعادتهم لا يفصحون عن مصادر مخطوطاتهم، وإن أفصحوا أفصحوا برموز تخصهم، لا ترشد الباحثين إلى شيء.

فقدر الله كشف ذلك من خلال نصف سطر فقط، وهو الجزء المطموس من السطر الثامن، وإليكم ما جاء في السطر بتمامه من خلال الصورة بعد إزالة الطمس.





ثَنَاءُ نِظَامِ الدِّينِ الدِّهْلَوِيِّ على المَرْزُوقِيِّ، وإِثْبَاتُ قراءةِ شيخِهِ الحَازِمِيِّ القراءاتِ السَّبْعَ على المَرْزُوقِيِّ

الصورة التي في جهة اليمين تُظهر نصف السطر الأخير الذي تعمّد المؤلف إخفاءه في الصورة التي في جهة اليسار. ونصُّ الكلام فيه: "كما أخذه إجازةً عن الشيخ محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالقادر"، وهو الشيخ الحقيقي للشيخ المرزوقي في هذه الإجازة

وبإعادة النظر نجد أن السطر كاملًا مع إضافة ما تعمد المؤلف إخفاءه منه قد جاء على النحو التالي: "المرزوقي مفتي المالكية عند باب الدربية، كما أخذه إجازةً عن الشيخ محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالقادر".

فما تحته خط هو الذي طمسه المؤلف مع باقي الصفحة.

وعلى هذا فالسياق كالتالي:

نظام الدين روى القرآن أيضًا عن الحازمي، كما تلقاه وتلقنه الحازمي عن أبي الفوز المرزوقي، كما أخذه المرزوقي إجازة عن الشيخ محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالقادر، وهو المعروف بالأمير الكبير.

فإن قيل: لعل الأمير الكبير من شيوخ الحازمي.

فأقول: إن الأمير الكبير ليس من شيوخ الحازمي، بل هو شيخ لبعض شيوخه، ومنهم المرزوقي، وهذه مشيخة الحازمي مفصلة:

١- محمد بن علي الشوكاني ثم الصنعاني (١١٧٢ – ١٢٥٠هـ).
٢- عبدالرحمن بن سليمان بن يحيى الزبيدي (١١٧٩ – ١٢٥٠هـ).
٣- محمد عابد بن أحمد بن علي السندي (ت: ١٢٥٧هـ).
٤- عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن الكزبري (١١٨٤ – ١٢٦٢هـ).
٥- أحمد بن رمضان بن منصور المرزوقي (١٢٠٥ - ١٢٦٢هـ).
٦- محمد بن علي العمراني ثم الصنعاني (ت: ١٢٦٩هـ).
٧- محمد بن أحمد العطوشي الطرابلسي ثم المدني.
٨- يوسف بن مصطفى الصاوي الضرير المدني.
٩- إبراهيم بن محمد بن عبدالخالق بن علي المزجاجي.
١٠- محمد بن إسحاق الدهلوي المكي.

١١- محمد العزب الدمياطي ثم المدني.

١٢- علي بن إسماعيل بن قريش.

١٣- عبدالرحمن بن أحمد قاضي.

١٤- أحمد بن زيد الكبسي.

١٥- محمد المساوي الأهدل.

فهذه مشيخة الحازمي جمعتُها من مؤلَّفات شتى، ولا وجود للأمير الكبير فيها، وقد ذكرتُ تواريخ من وقفت لهم على تواريخ. ويلاحظ أن أقدم تاريخ شيوخه وفاةً كان سنة ١٢٥٠هـ، ووفاة الأمير الكبير كانت سنة ١٢٣٢هـ.

ملحوظة أخرى:

بإعادة النظر إلى الصفحة المقابلة للصفحة المطموسة نجد أن نظام الدين ابتدأ في ذكر سنده في القرآن، فقال: "أروي القرآن العظيم بالحروف السبع بقراءة البعض وإجازة للسائر، عن شيخي عن شيخه السيد المقرئ الماهر بدر الدين بن محمد الشرفي...".

ثم ذكر الإسناد إلى التقي الصائغ وتوقف عنده، ثم قال: "وأرويه أيضًا عنه كما تلقاه وتلقنه بمكة المشرفة على المقرئ الماهر أبي الفوز...[١]".

ما يؤخذ من ذلك:

أن نظام الدين ذكر طريقين لشيخه الحازمي في أسانيده القرآنية: الأول من جهة شيخه بدر الدين الشرفي، والثاني من جهة شيخه أبي الفوز المرزوقي.

١- في المخطوطة "محمد" بدل "أحمد" ولكن تكفي "أبو الفوز" لإثبات أنه أحمد وليس محمدًا.

وقد ذكر مسار الطريق الأول، وانتهى به إلى التقي الصائغ، ثم بدأ في ذكر الطريق الثاني، وكان يُفترض أن ينتهي به أيضًا إلى التقي الصائغ، وأن يرفع السند إلى الشاطبي أو إلى الداني، حيث إن الكلام من البداية عن القراءات السبع.

وهنا أقول:

الجزء الذي طمسه المؤلف هو الذي فيه مسار الطريق الثاني، وهو طريق المرزوقي، ولو كان المؤلف وجد للعبيدي ذكرًا في هذا الطريق لكشفه ورفعه وهلل له، ولكن طمَسَه لوجود الأمير الكبير شيخًا للمرزوقي في هذا الطريق، وفوق هذا أنّ النقل كان إجازةً وليس تلاوةً.

سبحان الله!

سبق أن أشرت إلى هذا الأمر في كتاب (آفة علو الأسانيد) المطبوع سنة ١٤٣٥هـ، في الفصل التاسع المعنون (ما يحمل عليه نقل المرزوقي عن العبيدي) وكان من ضمن كلامي أن قلت:

"فإن قيل: لو كان هذا النقل على سبيل الرواية لكان من باب أولى أن يكون عن شيخه محمد الأمير الكبير فهو في درجة العبيدي في نقله للقراءات. فأقول: مع أن الأمير الكبير قد ذكر نقله للقراءات رواية ودراية، فلم يشتهر شهرة العبيدي في هذا الفن، لذا كان العبيدي مقدَّمًا على غيره في أسانيد القراءات[1]".

وهنا أقول:

قد أظهرتْ هذه الوثيقة السبب في عدم وجود تلاميذ للمرزوقي في ساحة الإقراء المكية، فهم يعرفون حقيقة تحمّله لهذا العلم وطريق إسناده فيه.

١- آفة علو الأسانيد: ٢٢١ – ٢٢٢.

فهذا نظام الدين الدهلوي المكي، لا يعرف له طريقًا في الإسناد غير الأمير الكبير، ولا يعرف له تحمّلًا في النقل إلا بالإجازة.

فلو كان شيخه الحازمي أخبره بأخذ المرزوقي عن العبيدي، أو أنّ لديه علمًا بذلك، ما حمل طريق التلقي على طريق الإجازة، حيث قال:

"وأرويه أيضًا عنه كما تلقاه وتلقنه بمكة المشرفة على المقرئ الماهر أبي الفوز...كما أخذه إجازة عن الشيخ محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالقادر".

فلا يفعل نظام الدين هذا الفعل إن كان لديه علم بطريق المرزوقي من جهة الأداء، سواء كان عن العبيدي أم عن غيره، وهو نَقَلَ في ثبته ما أخبره به شيخه الحازمي، وهذا حدّ معرفة الحازمي بطريق شيخه المرزوقي في الإقراء.

هذا إلى جانب أن الوثيقة السابقة صادرة عن تلميذٍ مكيٍّ من تلاميذ المرزوقي، وهو فراج الزبيري، وقد جاء في ترجمته أنه أخذ علم القراءات عن المرزوقي. وكان من المفترض أن تُقدِّم هذه الوثيقة فائدةً في أمر المرزوقي، خاصة وأنها إجازة. فهل ليس بها شيء يخص هذه المسألة بالفعل؟ أم أن حالها كحال هذه الوثيقة، إذ إن المؤلف لم يُظهر منها غير الصفحة التاسعة والعاشرة؟

إن صنيع مؤلِّف كتاب (حقيقة الخلاف في إسناد الحدادي والمرزوقي) هو الذي أوصلنا إلى هذه الحال، ولو أنه أظهر ما جاء في الصفحة كاملة، وأبدى وجهة نظره على ما فيها؛ لكان أكرم له، وأنفع للأجيال الحالية والتالية، حتى وإن كانت وجهة نظره خاطئة.

فإن قيل: إذا لم يظهر هذا الجزء الذي بُني عليه الكلام السابق، فما الطريقة التي يُمكن من خلالها كشف هذه المسألة؟

فأقول: الطريقة التي يمكن من خلالها كشف الطمس الذي تم في طريق المرزوقي، غير الجزء الذي تم إظهاره؛ هو امتداد مسار السند من جهة الشيخ الأول.

فقد ذكر نظام الدين الدهلوي مسار سند شيخه الحازمي من جهة شيخه الشرفي إلى التقي الصائغ ثم توقف، وهذا يستوجب ذكره لمسار سنده من جهة شيخه المرزوقي إلى التقي الصائغ أيضًا ليلتقي الطريقان، ويمتد الإسناد إلى الشاطبي. وفي حالة عدم ظهور هذا في الوثيقة فهو يدل على أحد أمرين:

الأول: طمس طريق إسناد المرزوقي في القراءات.

الثاني: عدم معرفة طريق إسناد المرزوقي في القراءات.

وهل يُمكن القول إن تلاميذ المرزوقي وتلاميذهم من أهل مكة يجهلون طريق سنده في القراءات؟.

وهنا يأتي التساؤل:

تبين مما تقدم أن طريق إسناد المرزوقي في القراءات كان من جهة شيخه الأمير الكبير، وأن تحمّله لذلك كان بالإجازة وليس من خلال العرض والتلاوة، وقد أكد هذا سببَ عدمِ وجود تلميذٍ واحدٍ في الإقراء للمرزوقي بمكة المكرمة مع علوّ قدرها وعظم شأنها، على ما سيأتي بيانه في الفصل الثاني.

والسؤال: لماذا لم يظهر طريق العبيدي بين تلاميذ المرزوقي وطلابهم بمكة المكرمة؟.

هل كان المرزوقي يختص القادمين من خارج مكة بطريق العبيدي؟ ويختص أهل مكة بطريق الأمير الكبير؟.

أم أنه كان يختص القرّاء بطريق العبيدي؟ ويختص غيرهم بطريق الأمير الكبير؟.

عِلْمُ ذلك كله عند الله سبحانه وتعالى.

ولم يبقَ إلا أن يكون القاؤقجي والحلواني قد اختُصّا بطريق العبيديّ لما لهما من منزلة خاصة عند المرزوقي.

أما القاؤقجي: فمن الظاهر أنه يرجع إلى آل القاؤقجي من طرابلس الشام، لتشابهه في الاسم واللقب مع المحدث محمد بن خليل بن إبراهيم القاؤقجي الطرابلسي الشامي (١٢٢٤ – ١٣٠٥هـ)[١]، وصاحب إذن المرزوقي اسمه: عبدالله بن إبراهيم قاؤقجي زاده.

وآل القاؤقجي يرجع نسبهم إلى الشيخ عبدالسلام بن مشيش، صاحب الصيغة المشهورة في الصلاة على النبي ﷺ.

وسيأتي في الفصل الثالث أن المرزوقي قد رفع نسب العبيدي إلى ابن مشيش، منفردًا بذلك، فلعله أراد إسعاد عبدالله قاؤقجي بطريق العبيدي الذي يتصل بنسبه، والله أعلم.

وأما الحلواني: فيرجع نسبه إلى الشيخ أحمد الرفاعي، ووالد الشيخ الحلواني كان شيخ الطريقة الرفاعية بدمشق، ومن بعده ابنه الشيخ عليّ شقيق الشيخ الحلواني.

وقد ذكر المرزوقي للشيخ الرفاعي حكاية عجيبة قال فيها:

"وورد عن شيخ الأقطاب العارف بالله تعالى، ولي الله، سيدي أحمد الرفاعي، أنه قال حين زار رسول الله ﷺ بيتين من بحر البسيط:

فِي حَالَةِ الْبُعْدِ رُوحِي كُنْتُ أُرْسِلُهَا تُقَبِّلُ الْأَرْضَ عَنِّي فَهْيَ نَائِبَتِي
وَهَذِهِ صُورَةُ الْأَجْسَامِ قَدْ حَضَرَتْ فَامْدُدْ يَمِينَكَ كَيْ تَحْظَى بِهَا شَفَتِي

١– ذَكَرَ محمد القاؤقجي نسبه في مؤلَّف من مؤلفاته فقال: "هذه الجواهر السنية على الوسيلة العلية شرح المقدمة السنوسية، تأليف شارحها: محمد المشيشي بالمشهور بالقاؤقجي، عفا الله عنه، آمين".
راجع: أعلام الزركلي: ١١٨/٦. فهرس الفهارس: ١٠٤/١.

فمدّ النبي ﷺ يده اليمنى إلى هذا الولي العارف بالله تعالى رضي الله عنه وقبّلها من الشباك الشريف، والناس ينظرون إليه بنظر صحيح من غير تغيير ولا تحريف[١]".

وعلى ذلك، فلا مبرر لعدم ظهور طريق العبيدي بين تلاميذ المرزوقي من أهل مكة، وظهوره عند الوافدين إليه من خارجها؛ إلا أن يكون بناءً على أحد الأوجه السابقة، وإلا فما المبرر لذلك؟ والله أعلم.

وأخيرًا أقول: أخرج المؤلف كتابه (حقيقة الخلاف في إسناد الحدادي والمرزوقي) ليثبت به ما رآه من وجهة نظره حقيقة، فقال: "سبب الخلاف: هو أن الشيخ السيد تكلم في غير فنه، وإذا تكلم المرء في غير فنه أتى بالعجائب وعظمت المصائب[٢]".

وقال: "إن هذه المسألة متعلقة بعلم صناعة الإسناد، والشيخ السيد ليس مختصًّا بهذا العلم[٣]".

وقال: "ولئن كان يظن الشيخ السيد أن معرفته بتراجم القرّاء تمكنه من معرفة صناعة أسانيدهم، فقد ظن خطلًا، ورام زللًا[٤]".

١- راجع كتاب: بلوغ المرام: ص ٣٦، للمرزوقي، طبعة سنة ١٢٨٦هـ، محفوظ بدار الكتب المصرية برقم ٥٣٨/٩٥٦١، ومخطوط الكتاب بمكتبة الحرم بمكة المكرمة برقم ٥٢، وبالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى برقم ١٣١٥. وهذه الخارقة التي ذكرها المرزوقي اختلقها أحد أتباع الشيخ الرفاعي، وتناقلها المغالون في مؤلفاتهم وجعلوها حقيقة. وقد فصّل أمر هذه القصة تفصيلًا دقيقًا الشيخ عبدالله بن محمد بن الصديق الغماري الحسني الإدريسي في كتابه (أولياء وكرامات) تحت عنوان: "الفصل الأول: إبطال حكاية تقبيل الرفاعي يد النبي صلى الله عليه وسلم"، ثم ذكر منشأ القصة ومن افتعلها، وكان من قوله: "لكنا نجزم بأن هذه القصة مكذوبة ولا نصيب لها من الصحة... ونجزم بأن مفتعلها تحمّل وزرًا كبيرًا يتبوأ به مقعدًا في نار جهنم، وبيان ذلك من وجوه...". ثم ذكر أربعة أوجه، بيّن من خلالها أدلة كذب هذه القصة، وأضاف إلى ذلك أكذوبة أخرى منسوبة إلى الشيخ الرفاعي. ولا يفوت أن الشيخ عبدالله الغماري من علماء الصوفية رحمه الله.

٢- حقيقة الخلاف: ٧.

٣- السابق: ٨.

٤- السابق: ٩.

وقال: "أوصي الشيخ السيد سدده الله، فأقول: قف حيث وقف بك من العلم، وارض بما قسم الله لك منه، ولا تتعدّ إلى ما ليس لك به علم، فإن من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب، وأفسد ولم يصلح، واستُهدف وافتضح[١]".

وغير هذا كثير مما استمرأته ألسنتهم، سواء منه أو ممن سبقه من مشايعيه الذين استباحوا الأعراض بوثائق الزور والبهتان التي اختلقوها، ولا أرد هنا على ذلك، ولكن أقول:

ليس كل ما كان على شرط أهل الصناعة الإسنادية الحديثية يتوافق مع ما كان على شرط أهل الصناعة الإسنادية القرآنية، والأمثلة على ذلك كثيرة، أكتفي منها بدليل واحد ذكرته أكثر من مرة، وأكرره وهو:

من الطرق التي ذكرها الإمام ابن الجزري لنفسه في رواية حفص أربعة طرق يتفاوت فيها العدد فيما بينه وبين النبي ﷺ.

الطريق الأول- خمسة عشر رجلًا، وهم:

شيخه البغدادي، عن التقي الصائغ، عن الكمال الضرير، عن الشاطبي، عن ابن هذيل، عن أبي داود، عن الداني، عن ابن غلبون، عن علي الهاشمي، عن الأشناني، عن عبيد، عن حفص، عن عاصم، عن السلمي، عن الصحابة، عن النبي ﷺ.

الطريق الثاني- أربعة عشر رجلًا، وهم:

شيخه البغدادي، عن التقي الصائغ، عن الكمال ابن فارس، عن الكندي، عن سبط الخياط، عن عبدالقاهر الشريف، عن محمد الكارزيني، عن علي الهاشمي، عن الأشناني، عن عبيد، عن حفص، عن عاصم، عن السلمي، عن الصحابة، عن النبي ﷺ.

١- حقيقة الخلاف: ٤٣.

الطريق الثالث– ثلاثة عشر رجلًا، وهم:

شيخه أحمد المهندس، عن علي ابن البخاري، عن الكندي، عن ابن الطبر، عن محمد الخياط، عن المصاحفي، عن ابن أبي هاشم، عن الأشناني، عن عبيد، عن حفص، عن عاصم، عن السلمي، عن الصحابة، عن النبي ﷺ.

الطريق الرابع– اثنا عشر رجلًا، وهم:

شيخه ابن هلال، عن ابن البخاري، عن أحمد اللبان، عن الحسن الحداد، عن أحمد الملنجى، عن علي الهاشمي، عن الأشناني، عن عبيد، عن حفص، عن عاصم، عن السلمي، عن الصحابة، عن النبي ﷺ.

وجميع هذه الطرق موافقة لما عليه أهل الصناعة الإسنادية الحديثية، ومع هذا فلم يأخذ منها ابن الجزري إلا بما كان على شرط أهل الصناعة الإسنادية القرآنية، حيث قال: "وأعلى ما وقع لنا باتصال تلاوة القرآن على شرط الصحيح عند أئمة هذا الشأن أن بيني وبين النبي ﷺ أربعة عشر رجلًا، وذلك في قراءة عاصم من رواية حفص[١]".

فإذا كان الإمام ابن الجزري يتحدث هنا عن أعلى ما عنده في السند فلماذا لم يأخذ بطريق الاثني عشر رجلًا؟.

مع العلم بأنه أثنى على هذا العلو في موضعه، وكان هذا في ترجمته لعلي بن محمد الهاشمي، حيث قال: "وسندنا إلى حفص من طريقه عالٍ جدًّا كما أخبرني شيخنا الحسن بن أحمد بن هلال بقراءتي عليه عن الإمام أبي الحسن علي بن أحمد المقدسي عن أبي المكارم اللبان".

١- النشر: ١٩٣/١.

ثم أكمل الإسناد وقال: "وهذه طريق أساوي فيها الشاطبي من أعلى طرقه، فكأننا جميعًا أخذنا عن ابن هذيل[1]".

فنلاحظ أن الإمام ابن الجزري أثنى على علوّه هنا في الاثني عشر رجلًا، كما أثنى على علّوه هناك في الأربعة عشر رجلًا، فما الفرق بين الثناءين؟.

أقول: الثناء هناك كان على ما تحقق فيه شرط أهل الصناعة الإسنادية القرآنية، وهو اتصال التلاوة مع جميع رجال السلسلة للرواية أو القراءة.

والثناء هنا كان على ما هو على منهج أهل الصناعة الإسنادية الحديثية، وهو فاقد للشرط السابق، حيث إن قراءة ابن الجزري التي أخذها عن شيخه ابن هلال كانت لكتابي (التيسير) للداني و(الغاية) للهمذاني، فكانت رواية للحروف من خلالهما وليست تلاوة للقرآن.

وكان نقل ابن هلال عن المقدسي إجازة، لا قراءة فيها ولا سماع، وكان هذا وهو في السابعة من عمره.

وكان نَقْلُ المقدسيّ عن أبي المكارم اللبّان إجازةً أيضًا، وكان هذا وهو في الثانية من عمره. وكل ذلك مفصل في كتاب (الأسانيد القرآنية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري: ٩٨-١٠٣).

فيا أيها الفضلاء: إن الاعتماد على الصناعة الإسنادية الحديثية، والتسليم المطلق لجميع ما جاء فيها دون تحرير أو تحقيق؛ قد أدى إلى حرمان الأمة الإسلامية من الأسانيد القرآنية المستقيمة لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري لأكثر من خمسة قرون.

١- غاية النهاية: ٥٦٨/١.

فجميع ما كان يُذكر للأنصاريّ في الإجازات فهو موافق لشروط أهل الصناعة الإسنادية الحديثية، ولكنه فاقد لشرط أهل الصناعة الإسنادية القرآنية، والله أعلم.

* * *

خلاصة الفصل:

استند مؤلف كتاب (حقيقة الخلاف في إسناد الحدادي والمرزوقي) إلى وثيقتين ليوثّق بهما طريق المرزوقي في الأسانيد القرآنية، وكان حالهما كالتالي:

- **الوثيقة الأولى**:

اشتملت هذه الوثيقة على ثناء الزبيري على شيخه المرزوقي بقوله: "وفخر أولي الإقراء من كل فرقة"، ولم تقدم هذه الوثيقة فائدة فيما نقله الزبيري عن المرزوقي من القراءات، ولا ما نقله المرزوقي عن شيوخه كذلك، ولا تعريفًا لشيوخه.

- **الوثيقة الثانية**:

أخرج المؤلف هذه الوثيقة ليثبت بها قراءة الحازمي على المرزوقي، وارتكب فيها جريمته العلمية، وهي الطمس والإخفاء من الوثيقة للجزء الذي يدل على أمرين:

الأول: أن شيخ المرزوقي في القراءات هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالقادر، وهذا حد معرفة طلاب المرزوقي من أهل مكة عن مشيخته في ذلك.

الثاني: أن تحمّل المرزوقي للقراءات كان بالإجازة، وهذا أيضًا حد معرفة طلابه من أهل مكة، والله أعلم.

الفصل الثاني

حَوْلَ وَصْفِ الْـمَرْزُوقِيِّ بِأَنَّهُ شَيْخُ الْقُرَّاءِ بِمَكَّةَ الْـمُكَرَّمَةِ

لم أهتمّ بوصف المرزوقي بـ"شيخ القراء" في بادئ الأمر ، فمن المسلّمات كونه مقرئًا. ولكن عندما تعمّقت في سيرته بسبب خطأ تاريخ وفاته استوقفني أمره، ولذا قلت من قبل: "كنت في بادئ الأمر أبحث في سيرة الشيخ المرزوقي عما يحسم الخلاف الذي جاء في تاريخ وفاته فقط، ولم يرد في خاطري شيء من جهة أخذه القراءات عن العبيدي، فالمسألة شبه محسومة بالنسبة لي ولغيري، وكانت المفاجأة أن ظهر لي من خلال التعمّق والتدقيق في سيرته ما يجب تحقيقه ودراسته في جانب أخذه للقراءات عن العبيدي".

إلى أن قلت: "فالمرزوقي في طرق أسانيدي العالية التي من جهة أحب شيوخي إلى قلبي، وأخصهم عندي، ولكن الأمانة تقتضي طرح ما وقفت عليه في الأمر، وكشفه للباحثين والمدقّقين، فإن ظهر صحة ما وقفت عليه في هذا البحث، فلله الحمد والمنة، وإن ظهر غير ذلك وتوصل غيري إلى ما لم أتوصل إليه، فله عظيم الأجر من الله تعالى على تحقيق طريق من أهم طرق العلو في أسانيد القرآن الكريم، وأسأل الله تعالى ألّا أُحرم أجر الاجتهاد، والحثّ على ذلك[1]".

وقصدت بقولي: "في جانب أخذه للقراءات عن العبيدي"، ما كان على شرط صحة التلاوة في تمام القرآن، وتقدم إيضاح هذا في الفصل السابق.

والذي استوقفني أمام وصف المرزوقي بأنه كان شيخ القراء بمكة المكرمة أمران:

١- آفة علو الأسانيد: ١٥٦.

- الأمر الأول:

بحثت بحثًا حثيثًا في ساحة القراء والمقرئين فيما تيسر لي من المصادر المكية، فلم أقف على تلميذ واحد للمرزوقي في هذا المجال في مكة المكرمة مع علو قدرها -شرّفها الله- مع أنه قد ظهر له فيها عدد كبير من التلاميذ، ولم نجد من بينهم من تصدّر للإقراء أو كان مقرئًا.

في مقابل ذلك، كانت ساحة الإقراء المكية زاخرةً بالقراء والمقرئين في عصر المرزوقي وفيما بعده، ممن عُرِفوا بهذا الفن واشتُهروا به بين علماء مكة المكرمة. وقد اعتنى بهم المؤرخون المكيون وأبرزوا ذلك في مؤلَّفاتهم، ولم يرد للمرزوقي بين ذلك ذكرٌ أو أثرٌ، لا من جهة الأداء ولا من جهة التحمل. وقد ذكرت عددًا من الأمثلة لمن عُرِفوا بالإقراء وتصدروا له في عصر المرزوقي وما بعده في مكة المكرمة، أقتصر منهم على ما يلي:

١- مصطفى بن عبدالله بن عبدالرحمن مرداد المكي (ت: ١٢٦٤هـ). جاء في ترجمته: "ولد بمكة المكرمة، وحفظ القرآن العظيم بالقراءات، تلقّاها من المشايخ الأفاضل فأتقنها[1]".

٢- يحيى بن عباس بن محمد صديق المكي (ت: ١٢٦٧هـ). جاء في ترجمته: "ولد بمكة... وكان له معرفة تامة بالقراءات السبع وأدائها، قوي الحفظ والاستحضار[2]".

٣- مصطفى أبو نسب المصري ثم المكي (ت: ١٢٦٨هـ). جاء في ترجمته: "اشتهر بعلم القراءات وانفرد به في العصر[3]".

١- مختصر نشر النور: ٥٠٠.

٢- السابق: ٥٨٠.

٣- فيض الملك الوهاب: ١٨٠٤.

٤- عبدرب الرسول القَرَّاء المصري ثم المكي (ت: ١٢٩٣هـ). جاء في ترجمته: "قدم مكة وتوطنها، وفتح مكتبًا لتعليم القرآن والقراءات... وانتفع به كثير من الأماثل[١]".

٥- علي بن إبراهيم بن مصطفى المكي المعروف بالحلو السمنودي (ت: ١٢٩٥هـ). جاء في ترجمته: "انتهى إليه علم القراءات في زمانه، فصار فيه بمكة وحيد عصره وأوانه[٢]".

فهذه خمسة أمثلة من اثني عشر مثالًا ذكرتها بتوسع في أصل هذه الرسالة الموجزة.

وهذه الأمثلة وغيرها مما وقفت عليه في المصادر المكية كشفت عن الآتي:

أولًا: أن مدرسة الإقراء المكية كانت عامرة، فلم تخلُ من القراء والمقرئين لا في عصر المرزوقي ولا فيما بعده.

ثانيًا: أن المؤرخين المكيين لم يغفلوا عمن كانت لهم عناية بالقراءات والإقراء.

فهذا هو التاريخ المكي بين أيدينا في جانب الإقراء، فأين نجد تلاميذ مَنْ وُصِفَ بأنه "شيخ القراء في الأباطح المكية"؟!

فهل يستوعب العقل أن شيخ قراء مدينةٍ من المدن لم يخلف تلميذًا واحدًا في مدينته؟!.

وكيف يكون الحال إذا كانت هذه المدينة هي مكة المكرمة؟!.

ألا يستوقف هذا الأمر غيري كما استوقفني؟!

١- مختصر نشر النور: ٢٥٧.

٢- السابق: ٣٥٥.

- الأمر الثاني:

كان الأمر الثاني الذي استوقفني في مسألة المرزوقي أني لم أقف على حقيقةٍ تؤكد أنه كان متصدرًا للإقراء بمكة المكرمة، فضلًا عن كونه شيخًا لقرائها.

فقد ترجم له عددٌ من علماء مكة ممن عاصروه، إضافةً إلى غيرهم، ولم أجد من بينهم من قال بذلك في ترجمته، وكان من هذه المؤلفات.

١- (نزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبر)، للشيخ أحمد الحضراوي الهاشمي.

٢- (المختصر من كتاب نشر النور والزهر)، للشيخ عبدالله مرداد.

٣- (فيض الملك الوهاب المتعالي)، للشيخ عبدالستار الدهلوي.

٤- (نظم الدرر)، للشيخ عبدالله غازي.

٥- (الجواهر الحسان في تراجم الفضلاء والأعيان)، للشيخ زكريا بيلا.

٦- (أعلام المكيين)، للشيخ عبدالله المعلمي.

٧- (التاريخ والمؤرخون بمكة)، تصنيف: د. محمد الحبيب الهيلة.

فقد جاءت ترجمة المرزوقي في هذه المؤلفات وغيرها من المؤلفات المكية، ولم تخرج الترجمة عند الجميع عن كونه فقيهًا ومفتيًا ومدرسًا، وكان في آخر عمره يقرأ في تفسير البيضاوي.

أمّا ما جاء عن المرزوقي في المؤلفات الشامية فيختلف اختلافًا كاملًا عمّا جاء في المؤلفات المكية، وكأنهما يُترجِمان لشخصين مختلفين. فما وُصف به المرزوقي عند علماء الشام

لا وجود له عند علماء مكة المكرمة، فالمرزوقي عند بعض علماء الشام لم يخرج عن كونه شيخ القراء بمكة المكرمة.

فقد وصفه الشيخ الحلواني بقوله: "شيخ الوقت والزمان، وفريد العصر والأوان، العالم الرباني، والهيكل الصمداني، شيخ الإقراء بمكة المشرفة[١]".

ووصفه الشيخ القاسمي بقوله: "شيخ القراء في الأباطح المكية[٢]".

ووصفه الشيخ البيطار في ترجمة الحلواني: "ذهب إلى مكة المشرفة، فأخذ عن شيخ القراء بها الشيخ أحمد المصري المرزوقي[٣]".

حتى إن مؤلِّفَيْ كتاب (تاريخ علماء دمشق) بالَغَا في ذلك مبالغة شديدة أوقعتهما في خطأ شديد سجّله التاريخ عليهما، حيث أوردا في ترجمتهما للحلواني: "رحل إلى مكة المكرمة فأقام بها أربع سنوات، فأخذ عن شيخ القراء بها الشيخ أبي الفوز أحمد المرزوقي المصري ثم المكي...".

إلى أن قالا: "ولما عاد إلى دمشق سنة ١٢٥٧هـ لم يلبث فيها إلا سنة واحدة، فقد طُلب بإلحاحٍ إلى مكة المكرمة ليقوم بالإقراء بمكان أستاذه المرزوقي الذي اختاره الله إليه، ولم يُعثر على من يسد الفراغ، فلبى الطلب، وبقي هناك سبع عشرة سنة[٤]".

ويُفهم من هذا الكلام أن الحلواني عاد إلى مكة المكرمة سنة ١٢٥٨هـ، حيث إنه لم يلبث في دمشق إلا سنة واحدة بعد سنة ١٢٥٧هـ.

١- انظر إجازته لأحمد دهمان في كتاب: (القراءات وكبار القراء بدمشق: ٢٣٨).

٢- طبقات مشاهير الدمشقيين: ٣٤.

٣- حلية البشر: ٢٥٣/١.

٤- تاريخ علماء دمشق: ٧٨/١.

والخطأ الشديد الذي وقع فيه مؤلِّفا (تاريخ علماء دمشق) هو أن المرزوقي تقلّد منصب مفتي المالكية سنة ١٢٦١هـ، وكانت وفاته سنة ١٢٦٢هـ، فكيف يُقال ذلك؟!.

وأما عن القول بأن الحلواني طُلب بإلحاحٍ ليسد الفراغ، حيث إنهم لم يجدوا من يخلف المرزوقي في الإقراء، فهو كلام فيه تجاوز ومغالطة، ومردود بالآتي:

الأول: أن المرزوقي لم يظهر له وجود أصلًا بين ساحة الإقراء المكية حتى يترك فراغًا ليسده غيره.

الثاني: كيف لم يعثروا على تلميذٍ مكيٍّ واحدٍ لـ"شيخ القراء بالأباطح المكية"، على حد وصفهم، حتى يصل الأمر إلى استدعاء شيخٍ من الديار الشامية؟!

الثالث: أن مكة المكرمة كانت عامرة بالقراء، فلا فراغ فيها من ذلك حتى يأتي الشيخ الحلواني ليسدّه، وسبقت أمثلة على ذلك، ويكفي منها مصطفى أبو النسب (ت: ١٢٦٨هـ) الذي جاء في ترجمته: " اشتُهر بعلم القراءات، وانفرد به في العصر".

وكما نرى فإن شخصية المرزوقي في المؤلفات المكية، وشخصيته في المؤلفات الشامية؛ فيها تباين واختلاف يثير الدهشة والعجب.

أفلا يدعو كل ذلك إلى التوقف والنظر في أمر المرزوقي؟!

وأما ما جاء في قول صاحب الحجج: "أنه قد وُجد من علماء مكة من نعته بشيخ الإقراء في مكة، قال عبدالستار الدهلوي (١٢٨٦ – ١٣٥٥) في ترجمة الحلواني (ت: ١٣٠٧): ثم رحل إلى مكة في سنة ١٢٥٣، وجمع على شيخ الإقراء، الشيخ أحمد المرزوقي، للسبع، ثم للعشر. وحسبك بالدهلوي، الذي كان من كبار مؤرخي مكة المعاصرين[١]".

١- الحجج الجياد: ١٢٦.

وأقول: كان على صاحب الحجج أن يذكر ما قاله عبدالستار الدهلوي في ترجمة المرزوقي وليس ما قاله في ترجمة الحلواني!.

فعبدالستار الدهلوي ما هو إلا ناقل لما قاله القاسمي والبيطار في ترجمة الحلواني، أما في ترجمته للمرزوقي فلم يزد على ما قاله علماء مكة في ترجمته، حيث قال: "مفتي المالكية بمكة المشرفة، تولاها بعد موت أخيه السيد محمد في سنة ١٢٦١هـ. الإمام العلامة الزاهد، المدرس بالمسجد الحرام بجوار مقام المالكي[١]".

فهذه ترجمة الدهلوي للمرزوقي لم يَرد فيها ما يُشير إلى أنه كان مقرئًا، فضلًا عن كونه شيخًا للإقراء بمكة المكرمة.

وأيضًا فقد ترجم الدهلوي لعددٍ من تلاميذ المرزوقي من علماء مكة فلم يذكر المرزوقي بغير ما ذكره في ترجمته، وكان منهم:

١- أحمد بن عبدالغفار بن عبدالله سمبس المكي:

قال في ترجمته: "وحضر لدى المشايخ الكرام مثل العلامة الشيخ بشري الجبرتي، والسيد أحمد المرزوقي مفتي السادة المالكية[٢]".

٢- طاهر التكروري العباسي المكي:

قال في ترجمته: "كان دائمًا يحضر دروس مشايخ الحرم المكي؛ كالشيخ أحمد المرزوقي مفتي السادة المالكية[٣]".

٣- عبدالغني بيما الجاوي المكي:

١- فيض الملك الوهاب: ٢١٤/١.

٢- السابق: ٢٧٣/١.

٣- السابق: ٧٤٣.

قال في ترجمته: "وقدم مكة المشرفة وقرأ على المشايخ بها؛ كالسيد محمد المرزوقي، وأخيه السيد أحمد صاحب منظومة (عقيدة العوام)[1]".

٤- محمد بن محمد المنصوري المكي:

قال في ترجمته: "وحضر دروس مفتي المالكية بمكة السيد أحمد والسيد محمد المرزوقيين[2]".

٥- محمد بن ناصر بن الحسين الحازمي:

قال في ترجمته: "ومن مشايخ الشريف محمد بن ناصر: محمد بن أحمد العطوشي المدني... وأبو الفوز أحمد المرزوقي مفتي المالكية بمكة[3]".

فهذه أوصاف المرزوقي عند عبدالستار الدهلوي، لم يزد في وصفه على ما ذكره مَنْ تقدمه من علماء مكة، وكان ممن تقدمه أحمد الحضراوي المكي، الذي قال في ترجمة المرزوقي: "مفتي مكة المشرفة... وكان فقيهًا في مذهب الإمام مالك، انفرد في بلد الله الأمين بذلك[4]".

فعرَّفَهُ الحضراوي بأنه كان فقيهًا منفردًا بذلك، وليس مقرئًا ولا شيخًا للقراء.

وتواريخ الحضراوي (١٢٥٢-١٣٢٧هـ)، وتواريخ الدهلوي (١٢٨٦-١٣٥٥هـ)، أي أن الحضراوي متقدم على الدهلوي بأربع وثلاثين سنة من جهة المولد.

ثم إن الدهلوي هو القائل فيما تقدم في ترجمة مصطفى أبو نسب المكي: "اشتهر بعلم القراءات، وانفرد به في العصر".

١- فيض الملك الوهاب: ٩٧٤.

٢- السابق: ١٦٣٥.

٣- السابق: ١٨١٧.

٤- نزهة الفكر: ٨٦/١.

وكان هذا العصر هو الذي فيه المرزوقي، حيث إن وفاة المرزوقي في سنة ١٢٦٢هـ، عن ٥٨ سنة، ووفاة مصطفى في سنة ١٢٦٨هـ، وجاوز ١٠٠ سنة.

فكيف يخصّ الدهلوي مصطفى بالشهرة والانفراد بعلم القراءات، مع علمه بأن المرزوقي كان شيخ القراء في ذلك العصر، هذا إذا كان كذلك بالفعل؟!.

وقفة أخيرة في هذا الفصل:

عقد صاحب كتاب (حقيقة الخلاف) المتقدم في الفصل الأول، وهو نفسه صاحب (الحجج الجياد)؛ مقارنة بين سلمونة والمرزوقي، وكان مما قاله: "ولا يغيب عنك أنه وُجد للمرزوقي مؤلَّفٌ في القراءات، تقدم ذكره، ولم يوجد لسلمونة ذلك فيما أعلم[١]".

وأقول: هذا المؤَلَّف الذي سماه مؤَلَّفًا في القراءات، هو عبارة عن أحد عشر بيتًا في الوقف والابتداء، ذكرها أحد المؤلفين ونسبها إلى المرزوقي الكفافي، دون تحديد للاسم، ذكر هذا الشيخ مصطفى الوراقي في (كشكوله).

وهنا أقول:

إذا كان الأحد عشر بيتًا التي وقفوا عليها تُقَدِّمُ الشيخ المرزوقي –الذي لم ينفرد بهذا العلم، بل ولم يُعرف عنه أصلًا بين قومه– على الشيخ سلمونة الذي اشتُهر بهذا العلم في جميع الأقطار في عصره؛ فالأَوْلَى بهذا التقديم قَبْلَ المرزوقي تلميذاه: أحمد بن أسعد بن أحمد الدهان المكي (١٢٢٢ – ١٢٩٤هـ)، وأحمد بن زيني دحلان بن أحمد المكي (١٢٣١ – ١٣٠٤هـ).

١- حقيقة الخلاف: ٣٩.

أما الأول: فله مؤلَّف كبير نافع ومهم في التجويد، وهو كتاب (المواهب المكية في تعريب تجويد الأدائية)[1]. وهو عن أصل تركي، قال الدهان في مقدمته: "... وبعد: فإنه لما كان تجويد الأدائية بلسان التركية من أحسن ما أفرغ في قالب التجويد، غير أن نفعه قاصر، فأردت عمومه، عرَّبته على حسب قلة بضاعتي، مستعينًا فيه على من هو عليه يسير".

وقد انتهى منه في شهر رمضان سنة ١٢٦٠هـ، أي في حياة المرزوقي، وذكر بداخله فوائد كثيرة لمن سبقه من أهل هذا العلم.

والعجيب أني قرأت هذه المخطوطة كلمة كلمة، مع كبر حجمها، فلم أجد للمرزوقي فيها ذكرًا ولا فائدة تُذكر. وسبب العجب في ذلك أمران:

الأول: أن أحمد الدهان كان ملازمًا للمرزوقي حتى في بيته، فقد جاء في ترجمته: "ولكن كان كثير الملازمة لشيخه المرزوقي المذكور، وكان يدرس في داره[2]".

الثاني: قال الدهان في كتابه هذا: "غير أني تصرفت في بعض مواضعه على ما تقتضيه العربية بالإيجاز والإطناب، وزدت سمات وخاتمة".

ومع هذا كله فالكتاب يخرج دون فائدة واحدةٍ تُذكر عن شيخه الموصوف شاميًّا بـ"شيخ القرّاء بالأباطح المكية"، وقد خرج في حياته. أفلا يدعو هذا إلى العجب؟!

أما الثاني: وهو الزيني دحلان، فله مؤلَّف في التجويد أيضًا هو (منهل العطشان) حاشية على متن (فتح الرحمن في تجويد القرآن)[3].

١- مخطوطة بدار الكتب المصرية، برقم: ١٦٤١١/٦٧.

٢- مختصر نشر النور: ٨٩، وفيض الملك الوهاب: ١/١٦٦.

٣- طُبع بمكة المكرمة سنة ١٣٣٢هـ، على نفقة الشيخ عباس كشميري الكتبي، ومن هذه الطبعة نسخة بالمكتبة الأزهرية تحت رقم: ١٣٥٧/٤٩٤٠٦.

وقد قرأته كلمة كلمة أيضًا، ومع أن تعليقاته واستشهاداته فيه من كلام السابقين كثيرة، فلا وجود لشيخه المرزوقي فيه من قريب أو بعيد. أفلا يدعو هذا أيضًا إلى التعجب في أمر المرزوقي؟!

أعود وأقول:

إذا كانت تلك الأبيات الأحد عشر في الوقف والابتداء التي نسبها صاحب (حقيقة الخلاف) هو وصاحب (الكشكول) للمرزوقي، تؤدي إلى تأهيله للمشيخة في علم القراءات، وتقديمه على سلمونة؛ فالدهان والدحلان أولى –حينئذٍ– بمؤلَّفيهما الضخمين اللذين يشتملان على الوقف والابتداء وغيره من علم التجويد.

ولا يفوت أن الوقف والابتداء من خصائص أهل اللغة في المقام الأول، والشيخ المرزوقي كان من علماء اللغة، والله أعلم.

* * *

خلاصة الفصل:

جاء وصف المرزوقي عند بعض علماء الشام بأنه شيخ القراء بمكة المكرمة، بل زاد أحدهم بوصفه بـ"شيخ القراء بالأباطح المكية"، وهذا مردود من ثلاثة أوجه:

- **الوجه الأول:**

لم يرد هذا الوصف للمرزوقي عند المؤرخين المكيين في ترجمته الخاصة، إذ لم يخرج وصفهم له عن كونه فقيهًا ومفتيًا ومفسرًا. وقد بالغ مؤلِّفَا كتاب (تاريخ علماء دمشق) في أمر المرزوقي حتى وقعا في خطأ جسيم تقدم ذكره.

- **الوجه الثاني**:

لم يظهر له تلميذ واحد في الإقراء بمكة المكرمة على عظم شأنها، مع كونه موصوفًا بشيخ قرائها.

- **الوجه الثالث**:

تصدر للإقراء في وقته عددٌ غيره، منهم مصطفى أبو نسب الذي وصفه المؤرخون المكيون بقولهم: "اشتهر بعلم القراءات، وانفرد به في العصر"، فهل يقولون هذا مع علمهم بأن المرزوقي هو "شيخ القراء بالأباطح المكية؟" إن كان هذا الوصف صحيحًا. والله أعلم.

الفصل الثالث

حَوْلَ إِذْنِ الْـمَرْزُوقِيِّ لِلْقَاوُقْجِي

أخرج المدافعون عن طريق المرزوقي إذنًا صادرًا عنه في القراءات العشر و(دلائل الخيرات)، لتلميذه عبدالله بن إبراهيم قاوقجي، باعتبار ذلك مستندًا يُثبت تصدُّرَ المرزوقي للإقراء.

وصاحب (الحجج الجياد) الذي أخرج هذا الإذن[١] لم يعرضه كاملًا كي نطلع على جميع ما تضمنه، كما لم يُفصح عن مصدره وجهة حفظه للنظر فيه، وهو نفس صنيعه الذي فعله في الوثيقتين اللتين سبق ذكرهما في الفصل الأول. ولذا فإن تحقيقي لهذا الإذن سيكون في حدود القدر الذي سمح بكشفه.

وسيدور كلامي في هذا الإذن من خلال أربعة أوجه:

* * *

الوجه الأول- حول العنوان:

جاء العنوان على هذا النحو: "إذن تامه[٢] لإكمال العشرة"، وهذا مخالف لما اصطلح على تسميته القراء "إجازة".

هذا إلى جانب أن غالب استعمال لفظ (الإذن) بين القراء يكون مع قراءة بعض القرآن، أو مع عدم القراءة أصلًا، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: إذن ابن الجزري للعقبي على قراءة الفاتحة وإلى ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ من أول سورة البقرة.

١- الحجج الجياد: ١٥٨.

٢- هكذا أَوْرَدَها.

وأيضًا فإن مفهوم الإذن يختلف عن مفهوم الإجازة.

* * *

الوجه الثاني- حول إضافة كتاب (دلائل الخيرات):

أضاف المرزوقي قراءة كتاب (دلائل الخيرات) مع إذنه للقراءات فقال: "إذن تامه لإكمال العشرة ولقرائته دلائل الخيرات للشيخ عبدالله قاؤقجي زادة".

وهذه سابقة غريبة وعجيبة في تاريخ الإجازات القرآنية فيما وقفت عليه، إذ لم أقف على إجازة قَرَنَ صاحبها بين ما يُسْنَدُ إليه من كلام الله تعالى، وما يُسْنَدُ إليه من مؤلَّفات البشر، فهذا أمر خارج عن منهج القراء.

إن كتاب (دلائل الخيرات) هو من تأليف الشيخ محمد بن سليمان الجزولي المتوفى سنة ٨٧٠هـ، وهذا الكتاب مشتمل على بعض الأوراد والأذكار المشتهرة بين علماء وشيوخ الصوفية، وربطه بقراءات القرآن الكريم في إجازة أو إذن واحد فيه تجاوز وخروج عن دائرة الإقراء.

وكثير من شيوخ الإقراء كانوا أهل تصوف، ولم نَرَ منهم مثل هذا الصنيع. حتى إن مَنْ فعل هذا منهم جعله منفصلًا عن إجازة القرآن الكريم.

فهذا الشيخ مصطفى بن محمد الإسلامبولي، في إجازته للشيخ أحمد حفظي بن محمد الكانقري، في القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة والطيبة؛ لم يُشر في أولها ولا في داخلها إلى شيء عن كتاب (دلائل الخيرات)، ثم بعد أن ختمها جاء في آخرها بإجازة أخرى لهذا الكتاب تحت عنوان: (إجازة تامة لقراءته دلائل الخيرات وسائر الأوراد)[1].

١- إجازة مصطفى الإسلامبولي محفوظة بمكتبة جامعة أم القرى برقم: ٣٣٤.

وهذه الإجازة مؤرخة في ١٢٥٧هـ، أي بعد إجازة المرزوقي للقاؤقجي بسنة، وفي نفس سنة إجازته للحلواني، على حسب ما ذكروا.

وبقي سؤال: بما أن المرزوقي قد جمع بين القراءات و(دلائل الخيرات) في إجازة واحدة مسندة، فلا بد أن يكون لكلٍّ منهما طريق إسناد إلى مصدره.

ونظرًا إلى أن الذين أخرجوا هذه الإجازة أو هذا الإذن للمرزوقي لم يعرضوا لنا صورته كاملة، وأيضًا لم يفصحوا لنا عن مصدره حتى نطلع عليه، فإني أتوجه إليهم بهذا السؤال؟

مِن أيّ الطرق أسند المرزوقي إلى كتاب (دلائل الخيرات)؟

هل أسند إليه من نفس طريق العبيدي؟ وكيف كان ذلك؟

أم أنه أسند إليه من طريق آخر إلى المؤلف، كما فعل بعض المسندين إلى هذا الكتاب؟[1].

أم أنه أسند إليه من طريق شمهورش الجني عن النبي ﷺ مباشرةً كما فعل بعض المسندين إلى هذا الكتاب أيضًا؟[2].

هذه الأسئلة لا يستطيع الإجابة عليها إلا من تقع تحت أيديهم إجازة أو إذن المرزوقي للقاؤقجي، والله المستعان.

* * *

١- راجع: فهرس الفهارس: ٢/٧١٨، ٨٧٥.

٢- السابق: ٢/٨٩١-٨٩٢.

الوجه الثالث- حول تحمل القاؤقجي:

قال الشيخ المرزوقي في إذنه لعبدالله القاؤقجي: "أما بعد: فلما جاء إلينا ولدنا الحافظ.. عبدالله ابن الحاج إبراهيم، بمكة المشرفة بلد الله الأمين، في عام ستة وخمسين ومائتين وألف من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وأزكى التحية بكرة وعشية، قرأ علينا ختمتين كالمتين من أولهما إلى آخرهما، ختمة بالتجويد والوقوف من رواية حفص عن عاصم، وختمة بجمع الثلاثة التي في الدرة، مع التحرير والإتقان، ختمة على أتم بيان وأكمل عنوان، وكان قد قرأ علينا قبل ذلك في عام أربعة خمسين للسبعة من طريق الشاطبية، فقد كملت له ذلك القراءات العشرة من طريقي الشاطبية والدرة، فاستجازني فأجزته بأن يقرء ويقرء في أي مكان حل وفي أي قطر نزل بشرطه المعتبرة عند علماء الأثر[1]".

وأقول:

مختصر ما جاء في هذا النص، أن القاؤقجي ذهب إلى المرزوقي سنة ١٢٥٤هـ، وقرأ عليه القراءات السبع من طريق الشاطبية، ثم ذهب إليه سنة ١٢٥٦هـ، وقرأ عليه رواية حفص والقراءات الثلاث من طريق الدرة، ثم أجازه بالعشر من طريقي الشاطبية والدرة.

ولنتذكر أن الدافع إلى التحقيق فيما يصدر عن المرزوقي من جهة الإقراء، أنه لم يُعرف بذلك بين أهل موطنه من أهل مكة، فضلًا عن كونه لم يَخلُف تلميذًا واحدًا في مكة المكرمة في مجال الإقراء.

وهنا تساؤل: إذا كان القاؤقجي قد ذهب إلى المرزوقي سنة ١٢٥٤هـ وقرأ عليه القراءات السبع، فما الداعي إلى إعادته رواية حفص سنة ١٢٥٦هـ، حيث إنها داخلة ضمن

١- الحجج الجياد: ١٥٩. وما وُضع تحته خط هو هكذا في الأصل.

الروايات الأربع عشرة التي تشملها السبع؟! ولماذا تخصيص رواية حفص دون غيرها من باقي الروايات؟!.

- فإن كان هذا من باب الاطمئنان على عدم تفلت القرآن في السنتين السابقتين، فمن باب أولى باقي الروايات الأربع عشرة.
- وإن كان هذا بقصد إتقان رواية حفص لشهرتها، فلا تصحّ الإجازة فيما بقي من الروايات لعدم إتقانها حينئذٍ.
- وإذا كان هذا بقصد الأخذ بالإفراد والجمع، فهذا مردود بأن الإفراد يسبق الجمع، وهل هذا ينطبق على رواية واحدة أم على الجميع؟

وعلى هذا، فجميع الأوجه المحتملة في هذه المسألة مردودة نقلًا وعقلًا، ولم يبقَ إلا وجه واحد يحتمل الصواب، وهو في تقديري:

أن ما نقله القاؤقجي، عن المرزوقي، على شرط صحة التلاوة في تمام القرآن، هو رواية حفص فقط، وباقي القراءات كان من قبيل النقل المعهود عندهم، سواء كان هذا مع القراءة لبعض القرآن أو عدم القراءة، أو قراءة أحرف الخلاف في جميع القرآن.

وعلى هذا فلا ضير في قول المرزوقي: "قرأ علينا"، حيث تُطلق القراءة ويُراد بها قراءة أحرف الخلاف فقط.

قال الإمام ابن الجزري في ترجمته لعلي بن محمد الهاشمي: "وسندنا إلى حفص من طريقه عالٍ جدًّا كما أخبرني شيخنا الحسن بن أحمد بن هلال بقراءتي عليه عن الإمام أبي الحسن علي بن أحمد المقدسي عن أبي المكارم اللبان...".

وقد كانت قراءة ابن الجزري على ابن هلال لأحرف الخلاف فقط، وسبق توضيح هذا المثال في الفصل الأول.

وقال ابن الجزري أيضًا في إسناده إلى رواية أبي الحارث في النشر: "قرأتها على الشيخ الصالح أبي علي الحسن بن أحمد بن هلال، بجامع دمشق، عن الإمام أبي الحسن علي بن أحمد المقدسي، أخبرنا الحافظ أبو الفرج عبدالرحمن بن علي البكري كتابة".

وما قيل في المثال السابق يُقال هنا، مع ملاحظة أن نقل ابن هلال عن المقدسي كان إجازةً وهو في السابعة من عمره، ونقْل المقدسي إجازة أيضًا، وكان عن البكري وهو في الثانية من عمره.

وعلى هذا فلا مانع من أن يكون مراد المرزوقي بقوله: "قرأ علينا"، هو قراءة أحرف الخلاف، سواء للسبع أو للثلاث في تمام القرآن وليس في بعضه. والله أعلم.

وقد ذكرت مرارًا أنه ليس كل ما هو مسطّر في الإجازات يُعبّر عن واقع، لا من حيث صحة النقل، ولا من حيث صحة الإسناد، وخير شاهد على ذلك ما أوردتُه في كتاب (الأسانيد القرآنية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري).

أعود وأذكّر بأننا بصدد التحقيق في أمر شيخٍ لم يُعرف عنه الإقراء بين قومه، ولا أثر له في ذلك في موطنه.

وقفة مهمة:

جاء في ترجمة الشيخ الحلواني أنه ذهب إلى الشيخ المرزوقي شيخ القراء بالأباطح المكية سنة ١٢٥٣هـ، وأخذ عنه الآتي:

١- قرأ عليه القرآن الكريم برواية حفص.

٢- حفظ عليه الشاطبية.

٣- قرأ عليه السبع من طريق الشاطبية.

٤- حفظ عليه الدرة.

٥- قرأ عليه العشر من طريقي الشاطبية والدرة.

٦- حفظ عليه الطيبة.

٧- قرأ عليه العشر من طريق الطيبة.

وأنهى ذلك في سنة ١٢٥٧هـ، وأجازه المرزوقي، وعاد إلى دمشق بعد إقامته أربع سنوات بمكة المكرمة لأجل ذلك.

وأقول: التناقض بين تحمّل الحلواني وتحمل القاؤقجي واضح لمن أراد أن يلمح المتناقِض، ومنها مسألة رواية حفص بين التأخير والتقديم، وليس هذا هو المقصود من هذه الوقفة، فالمقصود منها هو:

أن الحلواني ظلّ بمكة المكرمة أربع سنوات متواصلة يحفظ ويعرض في هذا القدر الضخم من هذا العلم، ثم جاء القاؤقجي سنة ١٢٥٤هـ، واشترك مع الحلواني في النقل، وأخذ السبع، ولا نسأل: هل حفظ الشاطبية على المرزوقي كالحلواني أم كان حافظًا لها؟، ثم رحل، ثم عاد سنة ١٢٥٦هـ، وأخذ رواية حفص والقراءات الثلاث، ولا نسأل أيضًا عن حفظه للدرة، ثم رحل، كل هذا والحلواني لا يزال يحفظ ويعرض إلى سنة ١٢٥٧هـ.

والسؤال هنا:

أربع سنوات متواصلة ما بين الحفظ والعرض، مع شيخين من أقاصي الأرض، فأين هم قراء مكة من هذا العِلْم الغزير؟!.

هل غابت عقولهم وزاغت أبصارهم جميعًا عن ذلك الفضل العظيم؟ أم أن المرزوقي أقرأ هذين الشخصين على حين غفلة من قرائها!.

وهل سبق في تاريخ الإسلام لشيخ قراء قُطرٍ من الأقطار الإسلامية أن لم يُنجب تلميذًا واحدًا في قُطره؟! فضلًا عن أن يكون هذا القُطر هو أشرف الأقطار!.

المؤكد، والله أعلم، أنْ لو كان أمر وواقع المرزوقي في جانب الإقراء حقيقيًّا، لامتلأت مكة المكرمة بطلابه في هذا الفن، ولطبّقت شهرته الآفاق، وفاق سلمونة عشرات الأضعاف، لا بالأحد عشر بيتًا التي ذكرها صاحب (حقيقة الخلاف) وصاحبه، ولكن لشرف المكان ومنزلته، فضلًا عن منزلته العلمية في غير القراءات، إذ إنه يتميز على سلمونة بعلوم أخرى، ولَمَا انحصر الأمر في شيخين من قُطرين متباعدين. ولكنّ علمَ قراء مكة بحقيقة تحمّله وأدائه لهذا العلم، أدى إلى عدم الالتفات إليه، وهو ما ظهر خلال حديثنا في الفصل الأول. والله أعلم.

وبقي سؤال آخر:

أتوجّه بهذا السؤال إلى الذين أخرجوا لنا إذن المرزوقي للقاؤقجي، فأقول:

إن القاؤقجي الذي أخرجتم الإذن له لم نَرَ له وجودًا في مسار الأسانيد بين أهل الأداء من ساحة الإقراء، فَمَنِ الأولى بأن تُخرجوا لنا الإذن له أو إجازته في هذا المقام، القاؤقجي الذي لا أثر له، أم الحلواني الذي يرجع إليه قُطر بأكمله، وانتشرت أسانيده في جميع الأقطار بسبب علوه؟!.

فأين هي إجازة الحلواني؟ وهل هي مطابقة لما هو مُسطَّر في ترجمته؟ أم حالها كحال إذن القاؤقجي؟.

إننا نريد أن نرى هذه الإجازة التي كانت سببًا من أسباب طمس الأسانيد الحقيقية للديار الشامية بأكملها، على ما سيأتي بيانه في الفصل الخامس.

ولا يُقال إنها فُقدت أو تلفت، فقد أفاد الشيخ كريم راجح شيخ قراء الشام بأنه سأل حفيد الشيخ الحلواني عن قراءة جده للعشر من طريق الطيبة فقال له: "نعم.. وإن شئت أريتك إجازة المروزقي له[1]".

فأين هذه الإجازة؟ وإن لم تخرج في مثل هذا الظرف فمتى ستخرج؟.

ثم لماذا لم يَسْعَ صاحب (الحجج الجياد) إلى إخراجها وعَرْضِهَا في كتابه بدلًا من إذن القاؤقجي الذي أكد عَوَرَ طريق المرزوقي في الأسانيد القرآنية؟.

نسأل الله العافية والسلامة.

* * *

الوجه الرابع- حول تحمل المرزوقي:

لعل في هذا الوجه الكلمة الفصل في مسألة المرزوقي، حيث قال في إجازته للقاؤقجي فيما تحمله عن العبيدي: "وأخبرته أني تلقيت عن شيخي الفاضل المتقن المحقق مولانا الشيخ إبراهيم العبيدي المقرئ المالكي الأزهري الأحمدي الأشعري ابن سيدي عبدالسلام بن مشيش صاحب الصيغة المشهور كما تلقى عن...[2]".

فهذا آخر ما جاء في الصورة التي عرضها صاحب (الحجج الجياد) تحت عنوان: (صورة اللوح الثاني من إجازة المرزوقي لعبدالله قاؤقجي زادة).

وهنا أقول: مَنْ ذا الذي على وجه الأرض بمقدوره الآن أن يخبرنا بالذي تلقاه المرزوقي عن العبيدي، من خلال قوله: "وأخبرته أني تلقيت عن شيخي الفاضل..."؟، فما الذي تلقاه؟.

١- جاء هذا في تقريظ الشيخ كريم لصاحب كتاب (الحجج الجياد): ٦.

٢- انظر صورة الإجازة في كتاب (الحجج الجياد: ١٥٩).

إن الإمام الحجة أبا بكر ابن مجاهد (٢٤٥-٣٢٤هـ)، مع جلال قدره، قد اتُّهم بالكذب من بعض علماء عصره بسبب أنه قرأ على قنبل بعض القرآن، وقال في إسناده إليه: "قرأت"، ولم يُصرّح بما قرأه عليه من القرآن[١].

أفلا يدعو هذا إلى التوقف أمام عبارات التحمل المبهمة التي تَصْدر عن بعض الشيوخ، ومنهم المرزوقي؟.

إن المرزوقي قد أطلق ما تلقاه ولم يُقيِّده بشيء، لذا يُحمل هذا التلقي على جميع أنواع التحمل التي جرى عليها العمل واشتهرت في عصره.

فهذه الصياغة مخالفة لمنهج القراء، مَنْ تقدم منهم ومَنْ تأخر، حتى إنه لم يستعمل أدنى ما استعمله شيوخ الإقراء في عصره، وهو: اسم الإشارة (ذلك).

- فهذا الإمام ابن الجزري أسند إلى جمع من الشيوخ، وفصَّل ما نقله عن كل واحدٍ منهم تفصيلًا.
- وهذا الأنصاري يقول في إجازته: "وأخبرته أني قرأت بما قرأ به عليّ وبغيره على جماعة، أما القراءات السبع فقرأت بها على الشيخ العالم المحدث المقرئ أبي النعيم زين الدين رضوان... وأما القراءات الثلاث الباقية، فقرأت بها على الشيخ الإمام العلامة زين الدين طاهر".
- وهذا سلمونة، قرين المرزوقي في التحمل عن العبيدي، يقول في إجازته: "... قد جاء إليّ وقرأ عليّ ختمة كاملة من طريق الشاطبية والدرة.. وأخبرته أني تلقيت ذلك عن شيخنا وأستاذنا العمدة الفاضل حاوي كملات الفضائل إبراهيم العبيدي، وأخبرني أنه تلقى ذلك عن مشايخ كثيرة...".

١- واقعة الإمام ابن مجاهد ذكرتها في رسالة (الأنصاري أعرف بأسانيده: ٣٢) مفصلة نقلًا عن كتاب (الكفاية) لأبي محمد سبط الخياط.

فقول سلمونة: "تلقيت ذلك"، هو أدنى ما يُصرَّحُ به عن كيفية التحمل ونوعيته، وهذا الأسلوب الذي هو أدنى ما يكشف عن كيفية التلقي لم يستعمله المرزوقي.

ولننظر إلى اختصار قولَيْ سلمونة والمرزوقي:

فعلى قول سلمونة: قرأ عليّ فلان بكذا وكذا، وأخبرته أني تلقيت ذلك عن العبيدي، وأخبرني أنه تلقى ذلك عن فلان وفلان.

وعلى قول المرزوقي: قرأ عليّ فلان بكذا وكذا، وأخبرته أني تلقيت عن العبيدي، كما تلقى عن فلان وفلان.

فكما نلاحظ أن صياغة سلمونة مشتملة على التصريح بكيفية التلقي، وصياغة المرزوقي فاقدة لذلك.

وسلمونة قد قَيَّد وصرَّح، مع أنه أستاذ إقراء بحق واشتهر بذلك، والمرزوقي قد أطلق وأبهم، مع أنه لم يُعرف عنه ذلك.

ولا يفوت أن المرزوقي كان أستاذًا من أساتذة اللغة، فلا تخفى عليه دلالات الألفاظ.

فإن قال قائل: إن كيفية تحمله عن العبيدي واضحة في قوله: "كما تلقّى".

فنقول له: إن كنت ترى التسوية بين العبيدي والمرزوقي في نقلهما للقراءات، فبارك الله لك في عقلك!.

فهذا سلمونة لم يتجرأ على هذا مع علو منزلته في الإقراء، ولم يتجاوز في قوله عن: "وأخبرني أنه تلقّى ذلك عن ...".

ثم لماذا لا يُقال: إن المرزوقي قد ربط بين "تلقيت" المبهمة، و"كما تلقّى" الموهِمة، واعتمد على ما في "كما" من التأويلات اللغوية حال كونها مصدرية أو موصولة أو موصوفة، أو غير ذلك، وتَرَكَ كلًّا لفهمه من ذلك، والله أعلم.

وإن قال قائل: إن الحلواني قال في إجازته لأحمد دهمان في تحمل المرزوقي عن العبيدي: "وأخبرني أنه تلقّى ذلك عن شيخه.. إبراهيم العبيدي".

فأقول: لنا ما قاله المرزوقي نفسه، وليس ما قاله الحلواني، ولعل هذا صَدَرَ من المرزوقي لينكشف أمرٌ أراد الله انكشافه[1]. والله المستعان.

وأقول:

فكما هو ظاهر، فإن أمر المرزوقي في نقله عن العبيدي محاطٌ بالتعتيم والتكتم، والإبهام والتوهم، ودائر بين التأويلات والاحتمالات، فلا صراحة فيه ولا وضوح، فإذا أُضيف هذا إلى ما ثَبَتَ من أنه لا يُعرف عنه هذا التخصص بين أقرب الناس إليه وهم قومه.

أفلا يدعو كل هذا إلى التوقف أمام أمره في طرق الأسانيد القرآنية، من جهة الشرط على صحة التلاوة لجميع القراءات في تمام القرآن؟.

فإن قيل: لماذا هذا التكلف والتوقف أمام عبارة المرزوقي: "وأخبرته أني تلقيت عن شيخي.. الشيخ إبراهيم العبيدي"؟ لماذا لا نحمل هذا على أنه تلقى بالفعل القرآن من أوله إلى آخره، ومن جميع طرقه، عن شيخه إبراهيم العبيدي، حيث إنه عالم من علماء المسلمين، فيفترض حمل كلامه على محمل الصدق، خاصةً وأنه أجاز الحلواني بجميع ذلك؟.

فأقول: عدم التسليم لكلام الشيخ المرزوقي في هذه المسألة جاء لأربعة أسباب:

١- سبق ذكر ذلك مفصلًا خلال الكلام عن الوثيقة الثانية في الفصل الأول المعنون (وقفة مع مُزيِّف الوثيقة العلمية).

- **السبب الأول:**

لم يُعرف له أي وجود في ساحة الإقراء بين أهل موطنه، على ما تقدم ذكره. ولو أنه كان ممن اشتُهر أمرهم وذاع صيتهم في هذا العلم لكان من الممكن التسليم لذلك على هذا الاعتبار.

ولننظر إلى قرينه أحمد سلمونة على سبيل المثال، فقد أُجمع على علوّ منزلته في هذا الشأن لتفرده به.

وهذا عبدالرحمن بن حسن حفيد الشيخ محمد بن عبدالوهاب، يقول: "وأمَّا الشيخ أحمد سلمونة فلي به اختصاص كثير، وهو رجل حسن الخلق متواضع له اليد الطولى في القراءات والإفادات[1]".

وهذا عبدالهادي بن رضوان بن محمد الأبياري، يقول في سياق الكلام عن شيوخ والده: "وأخذ القراءات عن الشيخ العبيدي شيخ الشيخ سلمونة شيخ القراء في عصره[2]".

فنراه يفتخر بأن والده تساوى مع سلمونة شيخ القراء في عصره، وربما يقصد بذلك رفع منزلة العبيدي، وكم من فرعٍ شَرّفَ أصله.

فهل وصل المرزوقي إلى شيء من ذلك حقيقةً وفعلًا لا ثناءً ومدحًا حتى يمكن التسليم بكلامه في هذه المسألة؟!

١- مجموعة الرسائل النجدية: ٢/٢٣.

٢- فيض الملك الوهاب: ٥٥٩.

- **السبب الثاني:**

ويتمثل هذا السبب فيما اشتُهر في تلك العصور من خلطٍ في طرق التحمل، ولا يَرفَعُ هذا الخلط إلا التصريح بالمنقول، سواء قال: تلقيت، أو قرأت، أو أخذت. فيجب بيان المُتَلَقَّى أو المقروء أو المأخوذ.

وهذا عبدالرحمن الحفيد، قرين المرزوقي أيضًا في النقل عن العبيدي، قال: "وممن وجدت بمصر الشيخ إبراهيم العبيدي المقرئ، شيخ مصر في القراءات يقرأ العشر، وقرأت عليه أول القرآن[١]".

فهذا صرّح ووضّح ما نقله عن العبيدي، وطريقه موجود في الأسانيد القرآنية[٢].

أما المرزوقي فلم يُصرّح بما نقله عن العبيدي في هذا الإذن الذي أخرجوه ليوثّقوا به نقله عنه، لذا فقد حُمِل أمره على ما اشتُهر في عصره من أنواع التحمل التي جرى عليها العمل بينهم.

وعلى هذا فإن ما اشتُهر في عصر المرزوقي من خلطٍ بين ما كان على شرط صحة التلاوة وغيره من أنواع التحمل؛ كان سببًا من أسباب عدم التسليم لكلامه في هذه المسألة.

وأيضًا فإن ما ظهر من نقله للقراءات إجازةً عن الأمير الكبير في كلام الدهلوي المكي فيما تقدم في الفصل الأول يُقوّي تلك الاحتمالات، خاصة وأن الدهلوي من أهل مكة، والله أعلم.

١- مجموعة الرسائل النجدية: ٢/٢٣.

٢- انظر الفصل السابع المعنون (منهج العلماء المكيين في تحمل ونقل القراءات) في كتاب (آفة علو الأسانيد: ١٩٩، ٢١٢).

- **السبب الثالث:**

عدم استبعاد تجاوز المرزوقي في سنده، كما فعل في نسبه. فقد رفع نسبه إلى الشيخ مرزوق بن موسى الجويني الكفافي المغربي، ورفع نسب الكفافي إلى الحسن والحسين رضي الله عنهما من جهة الأب والأم، فقال في نهاية شرحه لمنظومته (عقيدة العوام): "وكنية الناظم أبو الفوز، واسمه أحمد، ولقبه المرزوقي، نسبةً إلى العارف بالله سيدي مرزوق الكفافي الذي أبوه من ذرية الحسن، وأمه من ذرية الحسين، رضي الله عنهم أجمعين[1]".

هذا مع أنه مختلَف في نسب الكفافي بين رجوعه إلى الحسين وإلى حسان الخزرجي رضي الله عنهما، والنسبة إلى حسان أرجح من النسبة إلى الحسين في المخطوطة التي تُوضح نسب الكفافي وذريته[2].

والشيخ مرزوق الكفافي كان من تجار المغرب، وقد ذكر بعضهم أن وفاته سنة ٥٧٩هـ، ولم أستوثق من ذلك، وكانت وفاته في طريقه إلى الحج بكفافة[3]، وضريحه كان مشهورًا بها، وقد أشار إليه ابن حجر الهيثمي في شرحه للهمزية فقال: "كفافة بها قبر ولي صالح يُسمى مرزوق الكفافي، مشهور بالبركة، وله ذرية كثيرون مشهورون بالصلاح، وللحُجّاج فيه اعتقادٌ خارجٌ عن الحدّ[4]". ولعل هذا كان سبب نقله إلى المقابر العامة عند قيام الدولة السعودية.

المهم أن الشيخ المرزوقي لم يكتفِ برفع نسبه إلى الحسين رضي الله عنه على القول بصحته، فزاد فيه الحسن رضي الله عنه مع أنه غير موجود في نسب مرزوق الكفافي، الذي رفع نسبه إليه.

١- راجع مصادره في كتاب (آفة علو الأسانيد: ١٧٢).

٢- مخطوطة محفوظة في الرباط بالمغرب برقم: د/١٢٠٨، ونسخة منها بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة برقم: ٢٠٨٤.

٣- كانت موجودة بمدينة ضبا شمال المملكة السعودية.

٤- راجع كتاب (المنح المكية) لابن حجر الهيتمي.

ولا تكاد تخلو مؤلفات المرزوقي من إشارته إلى نسبه الشريف، ومن ذلك قوله في نهاية إذنه للقاؤقجي: "وأنا الفقير إلى الله تعالى، أبو الفوز السيد أحمد الحسني الحسيني، المتصل نسبه إلى العارف بالله سيدي مرزوق الكفافي".

وقوله في بداية منظومته (عصمة الأنبياء):

يَقولُ نجلُ الصادقِ المصدوقِ الأشعريُّ أحمدُ المرزوقي

وقوله في نهاية منظومته (عقيدة العوام):

ناظمُ تلكَ أحمدُ المزوقي مَنْ ينتمي للصادقِ المصدوقِ

وهذه المنظومة قال في شرحها، إن النبي ﷺ جاءه في المنام مع جمعٍ من الصحابة ولقّنه إياها، وقال له: "مَنْ حفظها دخل الجنة ونال المقصود من كل خير وافق الكتاب والسنة".

وكان هذا في شهر رجب ١٢٥٨هـ.

ثم جاءه النبي ﷺ مرة أخرى ومعه جمع من الصحابة أيضًا، ليستوثق من حفظه لها، وكان هذا في شهر ذي القعدة من السنة نفسها، فختمها وكان الصحابة يؤمِّنون بعد كل بيت، ثم قال له النبي ﷺ: "وفّقك الله تعالى لما يُرضيه، وقبل منك ذلك، وبارك عليك وعلى المؤمنين، ونفع بها العباد، آمين".

وعلى ما تقدم، فلا مانع من إقدام الشيخ المرزوقي على رِفْعَة سنده في القرآن، فهذا أهون من ذلك.

- **السبب الرابع:**

ما صدر عن الشيخ المرزوقي من أقوال لا يُقرّها نقل صحيح، ولا يستسيغها عقل سليم.

ومن أراد أن يستوثق من ذلك فليرجع إلى مؤلفاته، وخاصة كتابه (بلوغ المرام).

وقد ضربت عن ذكر هذا في هذه الرسالة لأنها مختصرة، وأيضًا لكي لا يتخذه البعض ذريعة للغط والتشويش على ما سبق من تحقيقات، فكلامي دائر حول نقل المرزوقي عن العبيدي، إضافةً إلى الزعم بأنه شيخ القراء بمكة المكرمة، ولا دخل لي في معتقده، والله أعلم.

وبقيت ملحوظة وهي:

قول المرزوقي فيما تقدم من الإذن: "وأخبرته أني تلقيت عن شيخي... إبراهيم العبيدي المقرئ المالكي الأزهري الأحمدي الأشعري ابن سيدي عبدالسلام بن مشيش صاحب الصيغة المشهورة".

وقد نَسَبَ المرزوقيُّ الشيخَ العبيدي إلى ابن مشيش، وهو الشيخ عبدالسلام بن مشيش بن منصور الحسني، المتوفى سنة ٦٢٢هـ، عالم مشهور من كبار علماء الصوفية، وهذه النسبة التي نَسَبَ العبيديَّ إليها لم يقل بها أحدٌ غيره، حتى العبيدي نفسه، فيما وقفتُ عليه.

- قال العبيدي في مقدمة كتابه (التحارير المنتخبة على متن الطيبة): "أما بعد: فيقول راجي عفو ربه المبدئ المعيد، الفقير إبراهيم العبيدي: قد سألني بعض إخواني...". فلو كان نسبه يرجع إلى ابن مشيش، لاعتز وتشرف بأن يقول: (المشيشي)، كما فعل غيره من العلماء الذين يرجع نسبهم إلى ابن مشيش.

- قال سلمونة، وهو أخص تلاميذ العبيدي: "وأخبرته أني تلقيت ذلك عن شيخنا وأستاذنا، العمدة الفاضل، حاوي كملات الفضائل، السيد إبراهيم العبيدي، وأخبرني أنه تلقى ذلك...".

فلا وجود للمشيشي عند سلمونة الذي كان مرافقًا له سنين طويلة.

- قال عبدالرحمن بن حسن حفيد الشيخ محمد بن عبدالوهاب: "وممن وجدت بمصر الشيخ إبراهيم العبيدي المقرئ، شيخ مصر في القراءات".

ولا يوجد في تعريفه للعبيدي أية إشارة إلى المشيشي أيضًا.

وهذا إلى جانب أن قول المرزوقي: "ابن سيدي عبدالسلام بن مشيش"، يوهم أن العبيدي ابنه مباشرة، في حين أن بينهما أكثر من ستمائة عام.

وقول المرزوقي: "صاحب الصيغة المشهورة"، يقصد به صيغة للصلاة على النبي ﷺ اشتُهرت عن ابن مشيش، وللعلماء فيها كلام، وقد ذكر هذا صاحب (فهرس الفهارس) بنفسه، نقلًا عن أحد العلماء، حيث قال عنها: "وإن كان للعلماء كلام فيها ليس هذا محله[1]".

كما أن المرزوقي نسب العبيدي أيضًا إلى الطريقة الأحمدية، التي ترجع إلى الشيخ أحمد البدوي، صاحب الضريح الموجود في مدينة (طنطا) بمصر، والمشهور بالسيد البدوي.

وهذا أيضًا لم يقل به العبيدي لنفسه، ولم يرد له ذكر فيما تقدم من كلام سلمونة وعبدالرحمن الحفيد.

فالشيخ المرزوقي انفرد بذلك، أي بكون العبيدي مشّيشيًّا وأحمديًّا. والله أعلم.

١- فهرس الفهارس: ١١٤٦/٢.

لمحة تعجب:

إن ما ادّعاه الشيخ المرزوقي للعبيدي من المشّيشيَّة والأحمدية، لم يكتب الله له قبولًا ولا انتشارًا في الإجازات القرآنية، مع أن تلميذه الشيخ الحلواني قد نقله نصًّا وحرفًا، حيث قال في إجازته لأحمد دهمان:

"وأخبرته أني تلقيت ذلك عن شيخنا شيخ الوقت والزمان، وفريد العصر والأوان، العالم الرباني، والهيكل الصمداني، شيخ الإقراء بمكة المشرفة، السيد أحمد المرزوقي أبو الفوز، المالكي مذهبًا، الأشعري معتقدًا، المتصل نسبه بالعارف بالله سيدي مرزوق الكفافي. وأخبرني أنه تلقى ذلك عن شيخه الفاضل المتقن المحقق مولانا الشيخ إبراهيم العبيدي المقرئ المالكي الأزهري الأحمدي الأشعري ابن سيدي عبدالسلام بن مشيش صاحب الصيغة المشهورة[١]".

فما تحته خط هو ما قاله المرزوقي، ثم كرّره الحلواني شيخ قراء الشام بنصّه، وهو ما لم يَكْتُبِ الله له قبولًا ولا رواجًا.

ويكفي في هذا ردًّا، أنه لا وجود له بين تلاميذ موطن العبيدي، إذ لا وجود لذلك في إجازة سلمونة، ولا التهامي، ولا المتولي، ولا تلاميذ المتولي، وغيرهم، والله أعلم.

* * *

خلاصة الفصل:

تبين من خلال الأوجه الأربعة التي سبق تفصيلها، اضطراب إذن المرزوقي للقاؤقجي، وعدم استقامته على منهج شيوخ الإقراء، حيث كان على النحو التالي:

١- انظر هذه الإجازة في كتاب (القراءات وكبار القراء بدمشق: ٢٣٨).

أولًا: جاء العنوان على غير المتعارف عليه بين القراء؛ حيث سماه (إذنًا) وليس (إجازة).

ثانيًا: قرن المرزوقي في هذا الإذن بين كتاب الله تعالى وكتاب (دلائل الخيرات)، وهذا ما لم يفعله أحد من القراء من قبل.

ثالثًا: أفرد المرزوقي للقاؤقجي رواية حفص بعد جمعها بلا مبرر، فدل هذا على ثلاثة أمور:

١- مخالفة القراء، حيث إنهم يُقدّمون الإفراد على الجمع.

٢- التناقض بين ما جاء في ترجمة الحلواني وما في هذا الإذن.

٣- احتمالية أن حصيلته الأدائية هي رواية حفص، وما بقي من قبيل الرواية.

رابعًا: عدم التصريح بما نقله عن العبيدي، ولعل هذا يؤكد أن تحمله وأداءه كان من قبيل الرواية على المنهج المشتهر بينهم في ذلك الحين.

وربما يزيد الأمرَ تأكيدًا، أن تاريخ إذن المرزوقي للقاؤقجي كان في شهر ذي الحجة، وقد كان الشيوخ يغتنمون فرصة اللقاء في الحج فيُجيز بعضهم بعضًا على قراءة الفاتحة وأول سورة البقرة، من قبيل التبرك واتصال السند، خاصةً صاحب السند العالي، والأدلة على ذلك كثيرة، لذا من الوارد أن يكون هذا هو الحاصل مع المرزوقي في تحمله وأدائه، والله أعلم.

الفصل الرابع

وَقْفَةٌ حَوْلَ مَفْهُومِ التَّلَقِّي

سبب هذه الوقفة كلمة المرزوقي "تلقيت" المتقدمة في إذنه للقاؤقجي في الفصل الثالث. ومع أن كلمة المرزوقي هي السبب في هذه الوقفة، فلا يعني ذلك أنها خاصة بالمرزوقي، فهي تشتمل على فائدة أردت عمومها لتعلقها بهذا الموضوع.

لذا أقول:

شاع وانتشر في العصور المتأخرة بين القراء والمقرئين استعمال عبارة "تَلَقَّى وتلقيْتُ"، وفي الحقيقة والواقع لم تكن هذه اللفظة معبرة عن مضمونها غالبًا، وذلك لأن معنى (التلقي) التلقين والإعطاء، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[1]. أي: تُؤْتَى وتُلَقَّن.

فهل كل من كتب في إجازته لتلميذه "وأخبرته أني تلقيت ذلك عن شيخي فلان"، كان بالفعل قد أخذ ما أشار إليه عن شيخه تلقينًا؟.

فإن لم يكن كذلك فهو استعمال خاطئ جاء في غير موضعه، بل هو تدليس في كيفية النقل، فلا يُعد متلقيًا إلا من تلقّن من لفظ شيخه جميع ما أشار إليه بالتلقي.

ولذلك قال أُبَيّ بن كعب لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: "إني تلقيت القرآن ممن تلقّاه من جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ وهو رطب"[2].

١- سورة النمل، الآية: ٦.

٢- سير أعلام النبلاء: ٤١٢/٢،في ترجمة أُبَيّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ويعني بهذا أنه تلقن القرآن من النبي ﷺ. ومعلوم أن أُبَيّ بن كعب ﵁ تفرد بخصوصية في القرآن لم تكن لغيره من الصحابة ﵃.

والحقيقة أن غالب ما هو دائر ومستعمل بين القراء لا يخرج عن العرض والقراءة، وذلك لأن طالب الإجازة يذهب إلى الشيخ ليعرض عليه ما سبق له حفظه، فحينئذ لا يُعدُّ متلقيًا.

ولعظم دلالة هذا اللفظ وجسامة مسؤوليته نجد أن الإمامين الذهبي وابن الجزري قد ابتعدا عن استعماله في كتابيْهما (معرفة القراء الكبار) و(غاية النهاية في طبقات القراء).

فعلى حد اطلاعي على هذين الكتابين لم أقف على ترجمة جاء فيها: تلقى القرآن عن فلان، أو القراءات أو الروايات، وما شابه ذلك، أو من جاء في ترجمته: تلقيت عن فلان.

وقد ترجم الذهبي لعدد سبعمائة وأربعة وثلاثين قارئًا، وترجم ابن الجزري لعدد ثلاثة آلاف وتسعمائة وخمسة وخمسين قارئًا، بما فيها من المكرر.

فمع هذا العدد من القراء، لم أجد في ترجمةٍ من التراجم استعمال لفظ "تلقّى"، لا من قِبَل الذهبي ولا من قِبَل ابن الجزري.

والذي ورد عندهما على مفهوم التلقي هو لفظ "تلقن"، وهذا استعماله نادرٌ جدًّا، وجاء في عدد لا يكاد يُذكر بالنسبة لتلك الأعداد.

فعلى سبيل المثال من ذلك:

١- ما جاء في ترجمة عمران بن تيم أبي رجاء العطاردي، المتوفى سنة ١٠٥هـ عن ١٢٧ سنة: "أخذ القراءة عرضًا عن ابن عباس رضي الله عنهما، وتلقّن القرآن من أبي موسى ولقي أبا بكر رضي الله عنهما"[1].

٢- ما جاء في ترجمة أحمد بن عبيد الله أبو علي البغدادي: "تلقن القرآن كله في ثلاثة أعوام من إدريس بن عبدالكريم الحداد، وقرأ عرضًا على الحسن بن الحباب الدقاق"[2].

فهنا نرى في هذين المثالين أن التفريق بين العرض والتلقين واضح بشدة، ولو كان العرض والتلقين على السواء في النقل ما صدر هذا التقييد وهذا التخصيص لكلٍّ منهما بهذه الصورة، ولاكتفى بقوله: قرأ عَرْضًا على فلان وفلان، أو بقوله: تلقّى عن فلان وفلان.

وعلى هذا فإن التلقين من لفظ الشيخ للتلميذ هو الذي يُعبَّر عنه بالتلقي، وهذا هو المشتهر بين المتقدمين.

وجاء في ترجمة عبدالله بن عبدالعزيز أبي محمد الأصبهاني: "روى القراءة عرضًا عنه محمد بن إبراهيم شيخ ابن مهران، وقال: قرأت عليه ختمات كثيرة باختيار أبي حاتم، وكان رجلًا صالحًا، عليه تلقّنت وعنه أخذت"[3].

وجاء في ترجمة أحمد بن محمد أبو الطيب السامري: "روى القراءة عنه عرضًا الحسن بن محمد الفحام، قال: ومنه تلقّنت حرف الكسائي"[4].

ونرى في هذين المثالين أيضًا أن لفظ "تلقنت" جاء بديلًا للفظ "تلقّيت"، كما نرى فيهما الفصل بين النقل عرضًا والنقل تلقينًا.

١- معرفة القراء الكبار: ٥٨/١. وراجع غاية النهاية: ٦٠٤/١.

٢- معرفة القراء الكبار: ٣٠٣/١. وراجع غاية النهاية: ٧٨/١.

٣- غاية النهاية: ٤٢٩/١.

٤- السابق: ١٣٥/١.

ومن ذلك ما جاء في ترجمة حفص: "أخذ القراءة عرضًا وتلقينًا عن عاصم"[١].

ومنه أيضًا ما جاء في ترجمة أحمد بن محمد أبو العباس الجبلي: "قرأ على جعفر بن عبدالله؛ ومنه تلقن القرآن"[٢].

وعدم استعمال لفظ "تلقى وتلقيت" –أو على الأقل شِحَّتُهُ وندرته– لم يكن مقصورًا على الذهبي وابن الجزري، بل كان كذلك من تقدمهما من أئمة هذا الشأن، مثل: ابن مجاهد في كتابه (السبعة)، وابن خالويه وابن زنجلة في كتابيْهما (الحجة)، والداني في كتابه (التيسير)، وابن خلف في كتابه (العنوان)، وابن الباذش في كتابه (الإقناع)، وغير ذلك مما تيسر الوقوف عليه في حدود اطلاعي.

ولعل قلة استعمال هذا اللفظ بين المتقدمين أو الابتعاد عنه بالكلية في نقل القرآن الكريم، راجع إلى ارتباطه بالوحي وإرادة الله تعالى.

قال البغوي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[٣]: "أي: تؤتى القرآن وتلقن... وحيًا"[٤].

وقال القرطبي: "أي: يُلْقَى عليك فَتُلَقَّاهُ وَتُعَلَّمهُ وَتَأْخُذهُ"[٥].

وقال البغوي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ﴾ أي: يوحى إليك القرآن"[٦].

١- غاية النهاية: ١/٢٥٤.

٢- السابق: ١/١٣٦.

٣- سورة النمل، الآية: ٦.

٤- انظر: تفسير البغوي: ٦/١٤٤.

٥- تفسير القرطبي: ١٣/١٥٥.

٦- تفسير البغوي: ٦/٢٢٧.

فلعل هذا هو سبب ابتعاد المتقدمين عن استعمال لفظ "تلقى، وتلقيت" من بين ألفاظ نقولهم في القرآن الكريم، والله أعلم.

وقد كانت الألفاظ المستعملة بينهم فيما كان من قبيل التلاوة والأداء: "قرأ – عرض– تلا– أخذ". وكانوا يحرصون على الإيضاح والتفصيل لهذه الألفاظ ما وجدوا إلى ذلك سبيلًا في تراجمهم، على هذا النحو:

قرأ عليّ فلان بكذا وكذا. عرض عليّ فلان كذا وكذا.. وهكذا في جميع ألفاظ النقل.

وكان أصحاب المؤلفات يُصدِّرون مؤلفاتهم بذكر نقلهم عن شيوخهم مفصلًا، من حيث القدر المنقول، سواء كان رواية واحدة أو قراءة أو أكثر، ومن حيث طريقة التحمل، سواء كان بالعرض والتلاوة، أو بالسماع فقط، أو غير ذلك من أنواع التحمل التي جرى عليها العمل. وكذلك كان منهجهم في إجازاتهم.

وعلى ما تقدم، فمن الأولى والأفضل عدم استعمال لفظ "تلقى، وتلقيت" في إجازاتنا وأسانيدنا ومؤلفاتنا اتباعًا لمنهج المتقدمين من الأئمة والعلماء، والاقتصار على ما كان مستعملًا بينهم من ألفاظ النقل السالف ذكرها، وقد التزمت بذلك في مؤلفاتي وإجازاتي منذ علمته ووقفت عليه.

كما أنه يجب التفصيل والإيضاح بعد اللفظ المستعمل، فإذا قال: قرأت على فلان، أو عرضت، أو أخذت، فيُفصح عن المقروء والمعروض والمأخوذ.

وفي ختام هذه الوقفة أقول:

أناشد كل من يستعمل الألفاظ المبهمة في إجازاتهم، وأقول لهم: اعلموا أن الأجيال القادمة –بإذن الله تعالى– ستغربل هذه الأسانيد غربلة وتقتلها بحثًا وفحصًا وتدقيقًا، وحينها

سيظهر أن هذا العصر كان من أكثر العصور وأشدها تدليسًا على مدار التاريخ، والأسباب ظاهرة غير خفية.

فأفصحوا وبيّنوا واربؤوا بأنفسكم قبل أن تُدرَجَ أسماؤكم في سجلات المدلّسين بين الغابرين، اللهم إني قد بلغت وأنت خير الشاهدين.

الفصل الخامس

حَوْلَ طُرُقِ الأَسَانِيدِ الشَّامِيَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ

إن من يرى أن طريق المرزوقي في الأسانيد القرآنية يُعتبر من طرق الأسانيد الشامية فهو مخطئ، حتى وإن ثبتت صحة واستقامة هذا الطريق.

لقد انقطعت صلتنا بالأسانيد الشامية الحقيقية، وكانت رحلة الشيخ الحلواني إلى الشيخ المرزوقي سببًا من أسباب ذلك، فما عقمت الشام يومًا من أساتذة الإقراء حتى يرحل الحلواني إلى المرزوقي ليبدأ معه من رواية حفص وقد تربى في بيت علم.

والعجيب أن تكون هذه الرحلة وهو في الخامسة والعشرين من عمره، حيث كانت سنة ١٢٥٣هـ، ومولده سنة ١٢٢٨هـ، فهذه سن تصدر في تلك العصور وليست سن تحمل.

ويا ليته رحل إلى شيخٍ ممن تخصصوا في هذا العلم واشتُهروا به كما فعل من سبقه من قراء الشام، على ما سيأتي من أمثلة، ولكنه ارتحل إلى شيخ أمرُهُ مضطرب في هذا الشأن، حتى إنه لم يُعرف عنه هذا العلم بين قومه وعلماء موطنه، كما تقدم.

أقول وبكل أسف: ليتنا وجدنا مَنْ يدافع عن أسانيد الشام الحقيقية ويحافظ لنا عليها كما يدافعون عن طريق المرزوقي!.

إن أسانيد الشام بعدما كانت كواكب تتلألأ في سماء الأسانيد القرآنية عبر القرون، قد طُمست ووُئدت في القرن الثالث عشر الهجري، ولم يَبْقَ لها أثر في عالم الأسانيد.

ولا أتحدث عن شام المتقدمين التي لا تُقارن ولا تضاهى في عالم الإقراء والأسانيد، ولكن أتحدث عن شام القرون المتأخرة التي حُرمنا من وصول أسانيدها إلينا، والتي كان وصولها إثراء لعالم الأسانيد، ولأصبحت ينابيع تتفجر رِيًّا في جميع الأقطار الإسلامية.

ولكي أؤكد أن هذا الواقع كان موجودًا بالفعل، فسوف أذكر نماذج مما وقفت عليه من قرون ثلاثة فقط، هي: الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر، وأقلّ واحدٍ ممن سيأتي ذكرهم كان يحمل القراءات السبع.

* * *

القرن الحادي عشر:

١- محمود بن محمد بن محمد بن البيلوني الحلبي، المتوفى ١٠٠٧هـ، أخذ عن إبراهيم ابن البيكار الدمشقي وغيره.

٢- إبراهيم بن محمد بن كسبائي الدمشقي، المتوفى ١٠٠٨هـ، أخذ عن أحمد الطيبي الدمشقي وغيره.

٣- محمد بن عبدالرحمن بن محمد الحموي، المتوفى ١٠١٧هـ، أخذ عن أحمد السنباطي تلميذ ناصر الدين الطبلاوي.

٤- أحمد بن يونس بن عبدالوهاب العيثاوي الدمشقي، المتوفى ١٠٢٥هـ، أخذ عن أحمد الطيبي الدمشقي وغيره.

٥- عبداللطيف بن عبدالمنعم العجلوني الدمشقي المتوفى ١٠٢٦هـ، أخذ عن أحمد الطيبي الدمشقي وغيره.

٦- أبو بكر الطرابلسي الدمشقي شيخ قراء الشام، المتوفى ١٠٢٦هـ، أخذ عن إبراهيم كسبائي الدمشقي وغيره.

٧- علي بن محمد بن ناصر الدين شيخ قراء دمشق وإمام الجامع الأموي، المتوفى ١٠٣٢هـ، أخذ عن الطيبي وغيره.

٨- محمد بن يوسف بن أحمد الحموي الدمشقي، المتوفى ١٠٣٣هـ، أخذ عن الطيبي وغيره.

٩- عبدالباقي بن عبدالباقي الحنبلي الدمشقي، المتوفى ١٠٧١هـ، أخذ عن عبدالرحمن اليمني وغيره.

* * *

القرن الثاني عشر:

١- محمد بن عبدالرحمن الحنفي المعروف بالتاجي، المتوفى ١١١٤هـ، أخذ عن أبي المواهب الدمشقي وغيره.

٢- عامر الضرير الشافعي الحلبي، المتوفى ١١١٦هـ، أخذ عن البقري الكبير وغيره.

٣- أبو المواهب بن عبدالباقي بن عبدالباقي شيخ قراء دمشق، المتوفى ١١٢٦هـ، أخذ عن والده والبقري الكبير.

٤- محمد بن إبراهيم بن محمد الدكدكجي الدمشقي، المتوفى ١١٣١هـ، أخذ عن أبي المواهب الدمشقي وغيره.

٥- أسعد بن إسحاق بن محمد المنير الحموي الدمشقي، المتوفى ١١٣١هـ، أخذ عن أبي المواهب الدمشقي وغيره.

٦- مصطفى بن أحمد بن صلاح الدين الخليجي الدمشقي المعروف بالعم المصري، أخذ عن البقري الكبير وأبي المواهب الحنبلي الدمشقي وغيرهما.

٧- علي بن أحمد بن علي الشهير بكزبر الدمشقي، المتوفى ١١٦٥هـ، أخذ عن البقري الصغير وغيره.

٨- عبدالرحمن بن إبراهيم الحلبي، المتوفى ١١٧٤هـ، أخذ عن علي الرميلي وغيره.

٩- ذيب بن خليل بن المعلى الحسيني الدمشقي، المتوفى ١١٧٥هـ، أخذ عن أبي المواهب وغيره.

١٠- محمد بن مصطفى بن حسين البصيري التلحاصدي شيخ قراء حلب، المتوفى ١١٨٠هـ، أخذ عن علي كزبر وغيره.

١١- عمر بن شاهين الحنفي الحلبي، المتوفى ١١٨٣هـ، أخذ عن عامر ومحمد البصيري الحلبيين وغيرهما.

١٢- إبراهيم بن عباس بن علي شيخ قراء دمشق، المتوفى ١١٨٦هـ، أخذ عن أسعد الدمشقي والعم المصري وغيرهما.

١٣- عبدالكريم بن عبدالرحيم بن إسماعيل الدمشقي، المتوفى ١١٩٨هـ، أخذ عن علي كزبر وغيره.

* * *

القرن الثالث عشر:

١- يحيى بن محمد بن منصور الحلبي، المتوفى بعد ١٢٠٠هـ، أخذ عن محمد البصيري وعبدالرحمن بن إبراهيم الحلبيين.

٢- طاهر بن إبراهيم بن سعد شيخ قراء حماة، المتوفى ١٢٠٥هـ، أخذ عن إبراهيم بن عباس ومحمد بن علي الدمشقيين.

٣- عبدالله بن محمد بن طه العقاد شيخ قراء حلب، المتوفى ١٢٠٥، أخذ عن البصيري وابن شاهين الحلبيين.

٤- محمد مكي بن موسى بن عبدالكريم الحلبي، المتوفى بعد ١٢٠٥هـ، أخذ عن محمد البصيري وعمر بن شاهين الحلبيين.

٥- أحمد بن أسعد بن عبدالقادر الضحاك الحلبي، المتوفى في حدود ١٢١٠هـ، أخذ عن البصيري وأحمد بن إبراهيم الحلبيين، وإبراهيم بن عباس وذيب بن خليل الدمشقيين.

٦- محمود بن علي بن منصور الحلبي، المتوفى في حدود ١٢١٠، أخذ عن عبدالرحمن بن إبراهيم الحلبي وغيره.

٧- أبوبكر بن عمر بن عبدالواحد الحلبي، المتوفى بعد ١٢١٠هـ، أخذ عن البصيري وابن شاهين الحلبيين.

٨- أحمد بن عبيد الله بن عسكر العطار الحمصي الدمشقي، المتوفى ١٢١٨هـ، أخذ عن علي كزبر وذيب بن خليل الدمشقيين.

٩- محمد بن عمر بن شاهين الحلبي، المتوفى ١٢١٩هـ، أخذ عن والده ومحمد البصيري الحلبي.

١٠- حسن بن أحمد بن نعمة الله الحلبي، المتوفى بعد ١٢٢٠هـ، أخذ عن البصيري الحلبي وغيره.

١١- حسن بن عبدالرحمن الكليسي الحلبي، المتوفى ١٢٥٠هـ، أخذ عن محمود بن علي الحلبي وغيره.

١٢- محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز الدمشقي المتوفى ١٢٥٢هـ، أخذ عن محمد سعيد شيخ قراء حماة[١].

* * *

فهذه هي الطرق الحقيقية لأسانيد الشام التي تسلسلت وتواترت عبر القرون، والتي تحقق فيها شرط التواتر الذي هو أهم شروط القراءات؛ لم يصلنا شيء يُذكر منها، وكان القرن الثالث عشر مقبرة لجهود هؤلاء العلماء عبر التاريخ. فمن يتحمل مسؤولية جهود هؤلاء العلماء أمام الله تعالى؟!

إن ضياعَ جهود هؤلاء العلماء في تواصل سلاسلهم في الإقراء كان من أسبابه: رحلة الشيخ الحلواني إلى الشيخ المرزوقي، واقتصار قراء الشام على طريق المرزوقي، وإهمال الطرق الشامية الحقيقية.

وكان يكفي الشام فخرًا من أسانيدها ما يؤدي إلى الشيخ الطيبي الذي تمتد أسانيده مسلسلة بالدمشقيين إلى شيوخ شيوخ ابن الجزري، وإلى أعجوبة التاريخ أبي اليمن الكندي الدمشقي المتوفى سنة ٦١٣هـ، الذي لا نظير له في تاريخ الإسلام علمًا وإسنادًا.

وكان أيضًا يكفي الشام فخرًا من أسانيدها ما يؤدي إلى العالم التقي أبي المواهب بن عبدالباقي الحنبلي، الذي أخذ عن والده القراءات العشر من الشاطبية والدرة، ثم توجه إلى مصر فأخذ العشر من الطيبة والأربع الشواذ على الشيخ البقري الكبير، ووالده والبقري يستويان في الدرجة، فقد أخذ كل منهما عن عبدالرحمن اليمني. فقد كان هذا العالم في

١- غالب من سبق ذكرهم موجودون في كتاب (الحلقات المضيئات)، وستُدرج أسماء الباقين عند إعادة طبعه بإذن الله تعالى.

عصره مفخرة لمدرسة الإقراء الشامية، وقد ترجم له الحموي في حياته فقال: "وهو الآن شيخ دمشق المحروسة، علمًا وعملًا، وممن أحيا السنة ونشرها بها"[١].

فهذه أيها الفضلاء هي الأسانيد الشامية الحقيقية، أما ما يتصل بالمرزوقي حتى وإن صح أخذه عن العبيدي فلا يُعد من الأسانيد الشامية، فما هي إلا فترة محصورة في القرن الرابع عشر، بعد وأد أسانيد الشام في القرن الثالث عشر.

ألا يدعو إلى الأسف انحصار أسانيد قُطرٍ بأكمله، له تاريخه في الإقراء، في طريق واحد خارج عن هذا القُطر، على ما في هذا الطريق من علل.

إن الأمة الإسلامية قد حُرمت في هذه العصور من اتصال أسانيدها بالإمام ابن الجزري بسبب ضياع الأسانيد الشامية الحقيقية، ولم أقف حتى الآن على طريق من طرق الأسانيد يؤدي إلى الإمام ابن الجزري على شرط صحة التلاوة في تمام القرآن إلا من طريق الأسانيد الشامية التي تتصل بشهاب الدين أحمد القسطلاني عن أحمد بن أسد الأميوطي عن الإمام ابن الجزري.

فهذا هو الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى ابن الجزري في تلاوة القرآن، وما كان من جهة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري فغير صحيح، وتم توضيح ذلك في كتاب (الأسانيد القرآنية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري).

وأما ما جاء في بعض الأسانيد من طريق عبدالرحمن اليمني عن ابن غانم المقدسي عن عبدالحق السنباطي عن ابن أسد الأميوطي عن ابن الجزري، وأيضًا عن عبدالرحمن اليمني عن ابن أبي الحرم المدني عن السمديسي عن الأميوطي عن ابن الجزري، فهذا غير صحيح، وقد

١- فوائد الارتحال: ٣٢٧/٣.

رددت عليه في رسالة بعنوان: (كشف علل طريقي ابن غانم المقدسي وابن أبي الحرم المدني في الأسانيد القرآنية).

أسأل الله تعالى أن يرفع الغمة عن الشام وأهله، وأن يُعيد إليه عزه ومجده ورفعته، وأن يقيّض من علمائه من يبحث أمر أسانيده، حتى تعود نجومًا تتلألأ في سماء الأسانيد القرآنية كسابق عهدها.

وصلاةً وسلامًا على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين..

السَّيِّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِالرَّحِيمِ

القاهرة في:

١١ شعبان ١٤٣٩هـ

٢٧ أبريل ٢٠١٨م